نظرية الاحتمالات الإعرابيّة في النّحو العربيّ

إعراب القرآن الكريم أنموذجاً ، تفسير البحر المحيط منطلقاً

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠١/٤/١ تاريخ قبـوله للنشر ٢٠٠١/١١/٦

*حسن الملخ**

Abstract

This study attempts to discuss and assert the phenomenon of multiplicity of the parsing aspects of Arabic sentences and words (as being formally described and analyzed by ancient Arab grammarians), which is considered as an acceptable linguistic phenomenon that goes in harmony with the mathematical theories of probabilities in modern scientific method.

The study tackles in detail, the formal and semantic functional conditions which have been adopted by ancient Arab grammarians' works that related to the Qur'an declension.

In order to describe and explain this grammatical phenomenon, the study utilizes giving examples and data obtained from "Abu-Hayan Al-Andalusy's" Quran interpretation titled as "Tafsir al-Bahr al-Muhit".

In the light of the above discussion' the study shows that using the point of modern scientific method regarding multiplicity without a special attention to the related constructional function, is not a favorable approch, especially in the Qur'anic declension.

ملخّص

يرى البحث أنّ تعدُّد الأوجه الإعرابيّة للكلمات والجمل في اللغة العربيّة ظاهرةٌ طبيعيّة، تنسجم مع نظريّة الاحتمالات الرياضيّة في منهج البحث العلميّ الحديث؛ إذ نظر نحاة العربيّة إلى الوصف الخارجيّ للكلمة أو الجملة، واتخذوا من هذا الوصف منطلقاً احتماليّاً حرّاً يقيده جمهورهم بتدبّر مدى انطباقه على واحدة من قواعد النحو العربيّ وفق معنى من المعاني التي يحتملها الكلام، فإذا كان شكل الاسم الخارجيّ يحمل صفة النصب مثلاً فهو واحد من المنصوبات غالباً، ويتقيّد هذا الاحتمال بالشروط التفصيليّة لكلّ اسم منصوب في النحو العربيّ حسب بابه النحويّ، والمعنى الوظيفيّ الذي يؤديه في الكلام، فإذا حصل اختلاف في توجيه وصف الكلمة الخارجيّ على قاعدةٍ ما، أو معنى ما، تعدّدت الأوجهُ الإعرابيّة، وهذا ملمحٌ بارزٌ في ظاهرة إعراب القرآن الكريم ولا سيّما عند أبي حيّان الأندلسيّ ومن سار على منهجه في تفسيره المسمّى «البحر المحيط»، إذ كان يقلّب شكل الكلمة أو الجملة وفق ما تحتمله من توجيهات ضمن إطارَي: القاعدة والمعنى، ولهذا فإنّ الأخذ بمنهج الاحتمالات من غير مراعاة لمدى انطباق الشروط التفصيليّة للقاعدة وللعلاقة بين المعنى والإعراب، ولا سيّما في إعراب القرآن الكريم، لا يعدّ منهجا مرضيّاً عنه.

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة ال البيت.

النّحوُ جزء لا يتجزّأ من اللغة؛ لأنّه بقواعدِه المقنّنةِ للغةِ تمثيلٌ صوريٌّ رمزيٌّ لها، يلتقي معها فيما ينتجُ عنه عند التطبيق الصحيح من نصوص لغويّة متنوّعة، تُماثِلُ في بنيتها النّحويّة النصوصَ التي أُنْتِجتْ بالسلَيقة قبل اكتشاف القاعدة، فكانتْ أصلَ احتجاجٍ لها، تتقدّم عليها، أمّا النصوص اللغويّة المنتجة بعد تقعيد النّحو وتقنينه فالقاعدةُ قبلها، تحدِّدُ وتضبطُ وتصوِّب؛ لهذا كان الأصلُ المنهجيُّ في بناء القاعدة النّحويّة أنْ يكونَ لها تَوَافُقان: تَوافُقٌ مع مصدر تقنينها، وهو عصر الاحتجاج، وتوافُقٌ مع ما ينتجُ عنها بالتعلّم والدراسة، عدا ضرورة أن تكون القاعدةُ النّحويّةُ مُتوافِقةً مع أخواتها من قواعد نحو اللغة الواحدةِ؛ فلا تتخالف فيما بينها تخالُفا متناقضاً تجاه وصف واحدٍ أو وظيفةٍ نحويّةٍ واحدة؛ لهذا لا يوجد قاعدة في العربيّة تُحيل الفاعلَ المرفوع - مثلاً - إلى فاعل منصوب مع بقاء الوظيفة الإعرابيّة كما هي وتَمتُّع الفاعل بعلامةِ رفع، من هنا، توصف قواعدُ النحو بأنّها نظام مُتّسق.

ومفهومُ موافقة القاعدة لنصوص الاحتجاج، لا يعني أن تؤيّد القاعدة عموم نصوص الاحتجاج، بل يعني تشابه الصورةِ النّحويّة لنصوص الاحتجاج مع الصورة النّحوية للنصوص المولّدةِ بالقاعدة، والصورة النّحويّة هي الوصفُ الخارجيّ الشكليّ للكلمةِ من حيثُ تصنيفُها بين أقسام الكلمة الثلاثة، وحكمُها الإعرابيّ، فالصورة النّحويّة لقوله تعالى: «محمّدٌ رسولُ اللهِ» [سورة الفتح، الآية ٢٩] هي:

اسم مرفوع + اسم مرفوع + اسم مجرور

وهي تماثل الصورة النّحويّة لقولنا: «زيدٌ أستاذُ النحوِ» فهي:

اسم مرفوع + اسم مرفوع + اسم مجرور

لأنّ بناء الصورة النحويّة على أساس الوصف الخارجيّ للكلمة يجعل النحو «صناعةً لفظيّة» في ضبط الكلام والمعنى لاحقاً به، وهذا الذي يجعل كلمة «خالد» في الجملتين التاليتين فاعلاً.

جاء خالدٌ = فعل + اسم مرفوع

ما جاء خالد = حرف + فعل + اسم مرفوع

إذ تشابهت صورة "خالد" في الجملتين مع أنّ المعنى بينهما متناقضٌ من الإثبات إلى النفي.

ولا يُشترط في تماثُلِ الوصف الخارجيّ خضوع الموصوف لقاعدة نحويّة واحدة، فالمنصوبات: كالمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه المعرب، والتمييز، وصفُها الخارجي متماثل مع أنّها مختلفة في الموقع الإعرابيّ والمعنى، فحقيقة تماثل الوصف الخارجيّ «أن يكون الشيءُ يشبه الشيءَ لا يفوته»[1] إلاّ انطباق القاعدة، هذا الانطباق الذي يمكنُ أن يقعَ فيه تفاوتٌ في التوجيه والحمل بين النحاة؛ فتتعدد الأوجُه الإعرابيّةُ مع بقائِها على وصفٍ واحدٍ؛ لأنّ القاعدة النحويّة تُبْنَى على وصفٍ يُعبَّرُ عنه بالحُكْمِ النّحويّ، وعلى شروط تطبيق يُعبَّرُ عنها بشروط القاعدة أو قيود الحدِّ النحويّ، ففي قوله تعالى: (طه * ما أنزلْنا عليكَ القرآنَ لتَشْقى * إلاّ تَذْكِرةً لمن يَخْشَى) [سورة طه، الآيات ١-٣] لا خلافَ في وصفِ كلمة «تذكرة» بأنّها (اسم منصوب) لتحقُّق شروط الاسميّة فيها، ولظهور علامة النصب، وهذه الصورة الخارجيّة الشكليّة - (اسم منصوب) - وصْفٌ مشترك لمجموعة متباينة من القواعد النّحويّةِ المختلفة الأبواب والدلالة؛ لهذا اجتهد النحاة في إعرابها، فقيل ما يلي[2]:

أوّلاً: بدل منصوب من (القرآن).

ثانياً: بدل منصوب من موضع (لتشقى).

ثالثاً: مصدر نائب عن فعله مفعول مطلق، والتقدير: ذكّرنا به تذكرة، فهو منصوب.

رابعاً: حال منصوب.

خامساً: استثناء منقطع منصوب.

وهذا التعدّد في الإعراب مع الاتّفاق في الوصف الخارجيّ يدلُّ على أنّ الوصفَ الخارجيَّ كان يحتملُ توجيهاتٍ نحويّةً مختلفةً، لكلِّ توجيهٍ منها احتمالٌ تعضده القاعدةُ النحويّةُ، ومعنى يختلفُ عن معنى الاحتمال الآخر؛ لأنّ القاعدة النحويّة تتضمّن قيوداً معنويّة دلاليّة، فالحال للهيئة، والتمييز للإيضاح وإزالة الإبهام، والمفعول لأجله للعلّة والسبب، والمفعول معه للمصاحبة، و .... إلخ.

ويبدو تعدّد الأوجه الإعرابيّة للصورة النحويّة تطبيقاً علميّاً لنظريّة معرفيّة منهجيّة رياضيّة تُستعمَلُ في جُلّ العلوم، بل وفي مختلف مجالاتِ الحياة، وهي نظريّة الاحتمالات التي تعني اختياراً إحصائيّاً من مجموعةٍ أكبرَ من حجم الاختيار المطلوب، كاختيار كُرةٍ بيضاء واحدة من مجموعة فيها خمسون كُرة بيضاء، والتقييدُ يمكن أنْ يكون بأيِّ ميزة ينماز بها المختار، كاللونِ، أو الحجم، أو الحالة، أو ما شابه.

ونظريّة الاحتمالات ركن أساس من أركان الرياضيات التقليديّة والحديثة، استفاد منها علماء فلسفة العلوم واللسانيات الحاسوبية، لتكون بديلاً عن التعميم؛ لأنّها تعبّر عن نسبة في الصواب أكثر دقة من التعميم، وهي قائمة على مبدأ العامل المشترك أي الصفة المشتركة التي تجمع بين اثنين فأكثر، يمكن أن يكون بينهما اختلاف في غير تلك الصفة، والصفة المشتركة في غير ما يخضع للتجربة العمليّة كالأصوات شكليّةٌ؛ لهذا يمكن الحديث عن البنية المشتركة واحتمالاتها، مثل البنية (فَعيل) فقد تكون مصدراً، نحو: (صهيل)، أو صفة مشبّهة، نحو: (كريم)، أو صيغة مبالغة، نحو: (عليم) ضمن محددات من السياق والمعنى.

ويمكن الحديث عن الاشتراك في الرسم بمعنى قريب من مفهوم الجناس في البلاغة مثل تردّد الشكل (يعيش، أو يزيد، أو تغلب) بين الفعليّة والاسميّة اعتماداً على الاتحاد في الشكل والافتراق في الدلالة بناءً على الرسم الإملائيّ.

فإذا كانت – على سبيل المثال – مجموعة القواعد المشتركة في حُكم النصب خمسين قاعدة، وكان لدينا اسم منصوب، فاحتمال نصبه يخضع لواحدة من هذه القواعد الخمسين، وهذا الاحتمال تحدّده شروطُ تطبيق القاعدة، ووَجْهُ فهم علاقة الكلمة بما حولها من الكلام، فإذا حصل اختلاف في تطبيقِ القاعدة أو وجهِ الفَهْم تعدَّدَتِ الأوجهُ، وزاد احتمال النصب من احتمال واحد لقاعدة واحدة إلى ما فوقَ ذلك.

يقول السمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) في إعراب قوله تعالى: (وإنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كلالةً) [سورة النساء، الآية ١٢]: «يجوز في (كان) وجهان: أحدهما: أن تكون ناقصة، و(رجل) اسمها، وفي الخبرِ احتمالانِ.

أحدهما: أنّه (كلالة) إنْ قيل: إنّها الميت، وإنْ قيل: إنّها الوارث، أو غير ذلك فتقدّر حذف مضاف، أي: ذا كلالة، و(يورث) حينئذٍ في محل رفع صفة لِـ (رجل)...

الاحتمال الثاني: أن يكون الخبر الجملة (يورث) وهذا الاحتمال ضعيف؛ لأنّه يتناقض مع حاجة النكرة الملحّة للتخصيص بالجملة أوشبه الجملة، كما يتناقض والقاعدة التي تقول: إنّ الجمل وأشباه الجمل بعد النكرات صفات.

وفي نصب (كلالة) حينئذٍ خمسةُ أوجُهٍ:

أحدهما: أنّها حال من الضمير في (يورث) إنْ أُرِيْدَ بها الميّت، أو الوارث...

الثاني: أنّها مفعول من أجله، إنْ قيل: إنّها بمعنى القرابة، أي: يورث لأجل الكلالة.

الثالث: أنّها مفعول ثانٍ لِـ (يورث) إنْ قيل: إنّها بمعنى المال الموروث.

الرابع: أنّها نعت لمصدر محذوفٍ، إنْ قيل: إنّها بمعنى الوراثة، أي: يورث وراثة كلالة...

الخامس: أنّها تمييز، وهذا الإعراب ضعيف جداً؛ لأنّه سيكون تمييزاً محوّلاً عن الفاعل، وبناء الفعل للمجهول يقتضي حذف الفاعل، فالمجيء به تمييزاً يتناقض والسبب الذي حُذِف من أجله.

والوجه الثاني من وجهي (كان) أن تكون تامّةً، فيكتفي بالمرفوع، أي: وإنْ وُجِدَ رجلٌ، و(يورث) في محلّ رفع صفة لِـ (رجل)، و(كلالة) منصوبة على ما تقدّم من الحال أو المفعول من أجله، أو المفعول به، أو النعت لمصدر محذوف، وزاد مكيّ النصب على التمييز»[٣].

فإعراب (كان) كان له احتمالان حسب أنواع (كان) الثلاث: التامة، والناقصة، والزائدة، وإعراب (يورث) كان له احتمالان من احتمالات إعراب الجمل التي لها محلٌّ من الإعرابِ، وإعراب (كلالة) كان له خمسة احتمالات من احتمالات إعراب الصورة الاسميّة المنصوبة، وكان مسوّغَ تعدّدِ الاحتمالات الاختلافُ في فهم معنى اللفظ مثل (كان) و(كلالة)، وقد نتج عنه اختلاف في مدى انطباق شروط القاعدة

النحويّة على الصورة كما في إعراب (كلالة) تمييزاً، فمحل الخلاف تصنيف (كلالة) بين المصدر والاسم. وهذه الاحتمالات تدلّ على أمرين:

الأمر الأول: أنّ الاحتمال يعبّر عن خاصيّة محدّدة تنماز بها الظاهرة أو الكلمة، تشير إلى وجود علاقةٍ بين صورة الكلمة وإعرابها.

الأمر الثاني: أنّ تعدّد الاحتمالات الإعرابيّة ادّعاءٌ غنيّ بالمضمون، لكنّه يحتاج إلى إسنادٍ نحويّ ومعنويّ، يعقبه فحص واختبار، لأنّه من غير شرح أو تفسير أو تدليل فرضيّةٌ؛ ذلك أنّها من آثار تعدّد القراءات للجملة أو النصّ.

وهذان الأمران هما عماد فلسفة نظريّة الاحتمالات في العلوم المختلفة، إذ يقول عالم الرياضيّات الروسيّ (غنيدينكو): «إنّ كلّ باحث يتعامل مع تطبيق نظريّة الاحتمالات في الفيزياء، والبيولوجيا، والأعمال الهندسيّة، وتنظيم الإنتاج، أو أيّ علم معيّن آخر ينطلق في عمله من الاقتناع بأنّ الأحكام الاحتماليّة تعبّر عن خواصّ موضوعيةٍ محدّدة للظواهر المدروسة؛ لذا فالادّعاء بأنّ للحدث (أ) احتمالاً (ب) عند تحقيق مجموعة معينة (س) من الظروف، له أهميّة استعلاميّة (تنبؤيّة) جيّدة، فهو يشير إلى وجود علاقة محدّدة لا تفتقر للموضوعيّة على الرغم من خصوصيتها بين المجموعة (س) والحدَث (أ)، والادّعاء بوجود احتمال للحدث (أ) عند تحقيق مجموعة الظروف (س) بحدّ ذاته مع عدم معرفة مقدار هذا الاحتمال يعتبر ادّعاءً غنيّ المضمون يحتاج إلى إسنادٍ موضوعيّ، يعقبه فحص إذا أُخِذ كفرضيّة»(٤).

فنظريّةُ الاحتمالات نظريّةٌ في العلاقات المضبوطة المبرهَنةِ، لكلّ علاقةٍ دلالتُها، ومكانتُها العلميّةُ المعرفيّة، أمّا العلاقة التي تفتقر للضبط والبرهنة والدلالة والمكانة العلميّة المعرفيّة فليستْ من النواتج ذات الأهميّة في البحث العلميّ عند تطبيق نظريّة الاحتمالات؛ لأنّ الاحتمال يعني وجهاً من وجوه الصوابِ، ومن هنا فليس من العلميّة في شيء أنْ يُقال: إنّ من الاحتمالات الممكنة لإعراب كلمة (كلالة) في الآية السابقة أن تكون مستثنى منصوباً، لأنّ هذا الاحتمال ليس وجهاً من أوجه الصواب الممكنة لعدم البرهنة عليه بوجود أداة استثناء أو دلالة المعنى، لهذا تقتضي نظريّةُ الاحتمالات الاقتصارَ على الأوجه الممكنة الجائزة صوابيّاً لا المستحيلة التي تخرج عن الاحتمال العلميّ البحثيّ؛ لهذا عدّ التهانويّ الاحتمال مصطلحاً مرادفاً لمصطلح

الجائز باعتبار الجائز غير نافٍ لغيره، ففيه شكّ وتردّد[٥]. يقول رونز Runes: «إنّ الاحتمال يعبّر عن علاقة بين المقدمات والنتائج حين تكون المقدمات غير كافية لتحديد يقين النتيجة، ومع هذا، فالاستدلال الاحتماليّ يجب أنْ يكونَ منطقيّاً على أيّة حالٍ، حتّى ولو لم تكنْ نتيجتُه مؤكّدة؛ ذلك لأنّ مقدماتِه مؤشّرٌ حقيقيّ لنتيجته»[٦].

فهل كان النحاةُ والمفسّرون وهم يعدّدون في إعراب بعض كلمات القرآن الكريم وآيه يصْدرون عن وعيٍ منهجي تطبيقيّ بهذه النظريّة العلميّة المنهجيّة؟ وكيف أفادوا منها في إعراب القرآن الكريم؟ وما أشكال هذه الإفادة؟ وما منطلقاتها ونتائجها؟ ولماذا لجأ بعض النحاة والمفسّرين إلى هذا المنهج في إعراب القرآن الكريم؟

لعلّ المدقّق في منهجيّة الإعراب في كتب إعراب القرآن الكريم يجدها على نوعين: نوع يختار إعراب الكلمات الملْبِسة ويقتصر على الأوجه التي يراها صواباً ويهمل ذكر الأوجه المحتملة الأخرى. ونوع آخر هدفه بحث إعراب كلمات القرآن الكريم من كلّ الأوجه المحتملة ومناقشتها والمراجحة بينها نحويّا ومعنويّاً.

فمن النوع الأوّلِ كتاب إعراب القرآن الكريم المنسوب للزجّاج (ت ٣١١هـ/ ٩٢٣م) وكتاب «إعراب القرآن» لأبي جعفر النحّاس (ت ٣٣٨هـ/ ٩٤٠م) وهو يقتصر على «إعراب القرآن والقراءات التي تحتاج أنْ يُبيَّنَ إعرابُها والعلل فيها»[٧] ولا يعرب القرآن كاملاً، عدا أنه لا يقرن الإعراب النحويّ بالمعنى والتفسير إلاّ إنْ رآه -من وجهة نظره- محتاجاً إلى ذلك؛ لأنّه كتاب إعراب لا تفسير. ويشبهه كتاب «مُشكل إعراب القرآن» لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م) إذ اختار إعراب مشكل القرآن الكريم على ما يراه من راجح الإعراب، فانتقد في مقدمة كتابه التطويل في الإعراب[٨]. وخصّ أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م) إعراب غريب القرآن الكريم بكتابه "البيان في غريب إعراب القرآن" فذكر احتمالاتٍ لإعراب بعض كلمات القرآن الكريم من غير تعميم، ثمّ حذا حذوه أبو البقاء العُكبريّ (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م) في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" فاختار ما يستحق أن يعرب من كَلِم القرآن الكريم منتقداً في مقدمته تطويل كتب إعراب القرآن الكريم بكثرة إعراب الظواهر[٩]، ومتجنّبا في الغالب ربط الإعراب بالتفسير حتى وان احتملت الكلمة عدّة أعاريب؛ ممّا جعل أبا حيان الأندلسيّ ينتقده بأنّه «جرى في إعرابه في

القرآن على حدّ ما يجري في شعر الشنفرى، والشمّاخ من تجويز الأشياء البعيدة، والتقادير المستغنى عنها، ونحنُ ننزهُ القرآن عن ذلك»(١٠).

أمّا النوع الآخر الذي يتخذ من الاحتمالات منهجاً في إعراب القرآن الكريم كاملاً، فيمثّلُهُ كتابُ المنتجب حسين بن أبي العزِّ الهمداني (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) المسمَّى «الفريد في إعراب القرآن المجيد»؛ إذ أكثر من تقليب إعراب الكلمة وفق احتمالاتها متحاشيا التفسير، وقاصداً آراء النحاة في إعراب القرآن من غير تقصير أو تزيّد، قال في مقدمة كتابه: «والذي حملني على تأليف هذا الكتابِ، وإنْ سبقني إلى جمع مثله ذوو الألباب تطويلُ قومٍ وتقصيرُ آخرين مع إخلائهما من كثير ممّا يُحتاج إليه، وذكرهما ما لا يُحتاج إليه، فأردت أن يكون كتابي هذا مَجْمَعَ بينهما، ومَحْجر عينهما»(١١).

وسعى أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م) إلى إبداء ما في آيّ القرآن الكريم من غوامض الإعراب ودقائق الآداب، وإلى الترجيح بين وجوه الإعراب بالاستدلال بالنحو والتفسير؛ لحمل القرآن الكريم على أحسن إعراب، وأحسنِ تركيب(١٢)؛ لهذا كان نصيب الإعراب وافراً من كتابه حتى وُصِف بأنّه «ليس له شُغلٌ إلاّ الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة، وإن كانت بعيدة»(١٣).

وحذا حذوه اثنان من تلاميذه يقلّبان الإعراب على الأوجه المحتملة. أمّا أولهما فهو إبراهيم ابن محمّد بن إبراهيم الصفاقسيّ (ت ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م) في كتابه: "المجيد في إعراب القرآن المجيد" إذ لم يرتضِ قَرْنَ الإعراب النحويّ بالتفسير، فقال عن شيخه أبي حيّان: «لكنّه - أبقاه الله - سلك في ذلك سبيل المفسِّرين في الجمع بين التفسير والإعراب، فتفرّق فيه هذا المقصود - الإعراب - وصعب جمعه إلاّ بعد بذل المجهود، فاستخرت الله في جمعه وتقريبه وتلخيصه وتهذيبه... ولا أقول: إني اخترعت، بل جمعت ولخّصت»(١٤) فغدا كتابه أعاريب محتملة نحويّا لكنها مفتقرة إلى التفسير الذي هو قيدٌ يحدّد احتمالات الإعراب، ويرجّحُ بينها.

وأمّا الآخرُ فهو شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) فقد استنار بفهم شيخه أبي حيّان للاحتمالات الإعرابيّة في تفسيره القرآن الكريم وإعرابه في كتابه: «الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون»

فافتخر بأنّه لم يترك وجهاً غريباً من وجوه الإعراب وإن كان واهيا[١٥] إلاّ ذكره وناقشه وحاججه، قارناً ذلك بالمعنى والتفسير.

إذن، فأفضل تمثيل تطبيقيّ للاحتمالات الإعرابيّة في القرآن الكريم كتب التفسير، ولا سيّما الكتب التي تجعل من الإعراب وجهاً من وجوه التفسير كالبحر المحيط، والدّرّ المصون، فقد «اتّخذ المفسِّرون عامة الإعرابَ منهجاً شائعاً من مناهج التفسير، فعمدوا في كثير من الأحيان إلى تحديد عناصر الكلام، وبمجرّد بيان وظيفتها النّحويّة تتجلّى دلالتها، فإذا اختلف المفسِّرون في تقسيم الكلام وإعرابه تغيّر المعنى، وتعدّدت الاحتمالات الإعرابيّة، وتفاوتت قوّته بتفاوت الحجج الإعرابيّة المشرّعة له»[١٦].

فأبو حيان الأندلسيّ -وهو من أئمة النحاة- بنى تفسيره المسمّى "البحر المحيط" على أنّ القرآن الكريم «أفصح الكلام فلا يجوز فيه جميع ما يجوّزه النحاة في إعراب شعر الشمّاخ والطرمّاح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقّدة»[١٧]؛ لهذا حدّد منهجه في الاحتمالاتِ الإعرابيّة بقوله: «وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نَسْلُكُ إلاّ الحمل على أحسنِ الوجوه، وأبعدِها من التكلّفِ، وأسوغِها في لسان العرب، ولسْنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس، وشعر الأعشى، يحمّله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات ... هذا على أنّا إنّما نذكر كثيراً مما ذكروه ليُنْظرَ فيه، فربّما يظهر لبعض المتأملين ترجيح شيء منه»[١٨].

فالاحتمالات الإعرابيّة لخدمة تفسير القرآن الكريم، وليستِ استعراضاً لاحتمالات لفظيّة لا نصيب لها من المعنى؛ لهذا قال أبو حيّان: «واقتصرنا على ما يليق بعلم التفسير»[١٩]، «ولو تعرّضنا لما يجوز في العربيّة من تراكيب القرآن لطال ذلك، وخرجنا به عن طريقة التفسير»[٢٠].

على أنّ أبا حيّان يضيف إلى التفسير بُعداً آخر في حمل إعراب القرآن الكريم على الاحتمالات، يجعل منه معين هذه الدراسة ومنبعها، وهو عدم إهماله آراء الكوفيين في الإعراب، إذ قال: «فإنّ لسانَ العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريّون فقط»[٢١]، وأعلن تحرّره من العصبيّة النحويّة بقولته المشهورة: «ولسنا متعبّدين بقول

نحاة البصرة، ولا غيرهم ممّن خالفهم»[٢٢].

وكان تكرارُ أبي حيّان الأندلسيّ لكلمة (تحتمل) ومشتقاتها عند الإعراب[٢٣] المفتاحَ الذي فتحَ به البحث عالَم هذا المنهج العلميّ في تعدّد الأوجه الإعرابيّة لبعض كلمات القرآن الكريم وجُمَلِهِ، وهو بيّنٌ بعد ذلك في تفسير تلميذه السمين الحلبيّ في كتابه «الدرّ المصون»[٢٤].

وانتقاد أبي حيّان تعدّد الاحتمالات الإعرابيّة بلا ضابط يعصمها إلاّ الصورة النّحويّة في شعر امرئ القيس، والأعشى، والشمّاخ، والطرمّاح يشير إلى إدراكه حقيقة علميّة في نظريّة الاحتمالات، وهي أنّها على نوعين.

الأوّل: الاحتمالات الحرّة، كأنْ تريد احتمال اختيار كُرة واحدة من مجموعة فيها ثلاثون كُرة، فالاحتمال هو واحد من ثلاثين، وهو احتمالٌ حرّ لا يشيرُ إلى الحجم أو اللونِ أو ما شابه، أي أنّه مجرّد احتمال، لا يحمل غيرَ مزيّة الاحتمال الرياضيّ.

أمّا الثاني فهو الاحتمال المقيّد، كأنْ يكونَ اختيارُ الكُرة مقيّداً بلون أو حجم، فيكون القيدُ تحديداً لوجه العلاقة.

وقد جرى الأمر في الاحتمالات الإعرابيّة على هذين النوعين، فكان بعض المغْربين يعربون شعر امرئ القيس إعراباً احتماليّاً حرّاً، كقول الحضرميّ في إعراب قول امرئ القيس في معلّقتِهِ:

وقوفاً بها صَحْبي عليَّ مطيَّهم يقولونَ: لا تهلكْ أسىً وتجمّلِ

«يجوز في قوله (وقوفاً) أنْ يكون حالاً من الضمير في (يقولون)... وقد يجوز أن ينتصب (وقوفا) على الحال من الضمير في (ناقف)، وقد قيل: إنّه حال من الضمير في (نبكِ)... وقد قيل: إنّه حال من الديار المذكورة... وقيل: إنّه مصدر - مفعول مطلق - لِـ (قِفا نبكِ) أي: قِفا وقوفاً... ويجوز أن يكون جمع (واقف)، أو مصدر جُعِل حالاً»[٢٥]، وأجاز الخطيب التبريزيّ (ت ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م) أن يكون (وقوفا) مصدراً وقع موقع الوقت -الظرف- لاستيفائه، كما تقول: البثْ عليّ قعود القاضي أي مدّة قعوده[٢٦].

فهذه الأعاريب احتمالات حرّة، كان همُّ القائلِ بها تطبيقَ الاحتمال الحرِّ المعتمد على الشكل من غير ربط الاحتمال بعلاقة معنويّة تنسجم مع دلالة البيت وسياق الكلام، وهذا فَصْل للإعراب عن معنى النصّ وسياقه؛ لهذا تجنّبه أبو حيان ما أمكن، وانتقده، وذهب إلى أنّ التفسير دليل الإعراب في القرآن الكريم، فالتباينُ في الإعراب لا يجوز أن يخرج عن إطار التفسير بأيِّ وجهٍ من الوجوه، فالإعرابُ فرعُ المعنى من غير خَرْم القاعدة النحويّة؛ لهذا سيسعى البحث إلى استجلاء تطبيق الاحتمالات الإعرابيّة في إطار اللفظ أولاً أي في إطار الاحتمال الحرّ، ثم يوضّح الاحتمالات الإعرابيّة في إطاري المعنى والقاعدة النحويّة، أي في إطار الاحتمال المقيّد الذي كان النحاة يتمسكون به إذا دعا داعٍ من المعنى أو حدود القاعدة النحويّة.

وانطلاق البحث من تفسير أبي حيّان في البحر المحيط راجعٌ إلى استقراء البحر المحيط أولاً، وتخيّر أمثلة صالحة وفق نظريّة الاحتمالات منه، ثم التوسّع في دراسة تلك الأمثلة من غيره من المصادر؛ لهذا لم يتقيد البحث بالإحالة إلى البحر المحيط إذا كان غيره -من وجهة نظر الباحث- أليق منه وأوفى بالغرض.

احتمالات الصورة في إطار اللفظ:

يمكن أنْ نميّز بين نوعَيْن تتوزّع احتمالات الصورة لفظيّاً وشكليّاً في واحدٍ منهما، وهما: الصورة المفردة البسيطة التي تتكون من كلمةٍ واحدةٍ قد تكونُ اسماً أو فعلاً أو حرفاً، والصورة المركّبة الموسّعة التي تتكون من جملة متعددة الاحتمالات إعرابيّاً، ومعروف أنّ احتمالاتِ الصورة المركّبة محصورةٌ في الجُمل التي لها محلٌّ من الإعراب، والجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب، أمّا الصورة المفردةَ فاحتمالاتها متشعّبة كثيرة.

أ- الصورة المفردة البسيطة (الكلمة).

منهج تصنيف الشواهد مبني على العلامة الإعرابيّة الظاهرة، فنبدأ بالاسم المعرب المرفوع بعلامة ظاهرة، ثم الاسم المنصوب، ثم الاتحاد في الوظيفة الإعرابيّة مع الاختلاف في سبب الإعراب وكذلك في بحث إعراب الفعل المضارع، ونتبع بحث احتمالات الفعل المضارع المعتل الآخر ببحث احتمالات بعض الأسماء المبنية والاسم المقصور، ثم ببحث احتمالات الأدوات مثل (أنْ)، ومن ثَمّ نبحث في احتمالات الضمير

بسبب تعدد المرجع أحياناً.

وسيكون الحديث متناسباً -حسب اجتهادنا- مع الظاهرة النحويّة، فالحديث عن المنصوبات أكثر من الحديث عن المرفوعات أو المجرورات لكثرة أوجه النصب في العربيّة، كما سيكون الحديث عن احتمالات الكلمة أكثر من الحديث عن احتمالات الجملة أو شبه الجملة اتساقاً مع اجتهادنا.

احتملتْ صورة الاسم المرفوع (طلّ) في قوله تعالى: «فإنْ لمْ يُصبْها وابلٌ فطلٌّ» [سورة البقرة، آية ٢٦٥] ثلاثة احتمالات.

الاحتمال الأوّل: أن تكونَ مبتدأً محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، والتقدير: "فطلٌّ يصيبها"، وابتُدئ بالنكرة لأنّها جاءت في جواب الشرط، وهو منسوب للمبرّد[٢٧]، وعليه قيل بجواز الابتداء بالنكرة إنِ افتَتَح بها جوابُ الشرط[٢٨].

الاحتمال الثاني: أن تكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ بتقدير: «فالذي يصيبُها طلٌّ»، أو «فمصيبها طلٌّ»[٢٩] لأنّ الأصل في الخبر التنكير، وكلمة (طلّ) نكرة.

الاحتمال الثالث: أن تكون فاعلاً لفعل محذوفٍ، والتقدير: «فيصيبها طلٌّ»، وحذف الفعل لدلالة فعل الشرط عليه، وقد استحسن السمين الحلبيّ هذا الاحتمال، وعدّه أبينها[٣٠]. وهو استحسان في غير محله، إذ التقدير: فهو يصيبها طلّ، وهذا يتطلّب تقدير شيئين، والأصل تقدير شيء واحد.

وهذه الاحتمالات الثلاثة مرتكزة على تقدير المعنى، وعدم معارضة القاعدة النحويّة؛ لهذا وصفها أبو حيّان بأنّها «سائغة»[٣١] مع أنّ الاحتمالين الأوّلين يجعلان جواب الشرط جملة اسميّة على حين يجعلها الثالثُ جملة فعليّة، والسبب -فيما يبدو- أنّ الاحتمالات الثلاثة هي الاحتمالات الممكنة للاسم العمدة؛ إذ الاحتمال الرابع وهو أن تكون نائب فاعل غير واردٍ لعدم دلالة السياق عليه.

ومفهوم العمدة يؤدي إلى مفهوم الفكرة النواة التي تتحوّل إلى فكرة موسّعة عند دخول عنصر فضلة في الجملة، له دلالة على الهيئة أو المصاحبة أو المكان أو ما شابه، والفرقُ في المعنى بين شكلي الفكرة النواة: الجملة الاسميّة والفعليّة قليلٌ إذا ما قِيس بالفرقِ بين أشكال الفضلة في الجملة العربيّة.

واحتملت صورة الاسم المنصوب (كَذِبا) في قوله تعالى: (ومن أظلمُ ممّنِ افترى على الله كَذِباً) [سورة الأنعام، آية ٢١، ٩٣]. خمسة احتمالات، هي:

الاحتمال الأوّل: أن تكون (كذبا) اسماً، فتعرب مفعولاً به للفعل (افترى).

الاحتمال الثاني: أن تكون مصدراً، فتعرب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقدير: يكذب كذباً.

الاحتمال الثالث: أن تكونَ مفعولاً مطلقاً بحمل (كذبا) على (افترى) بجامع الاشتراك في المعنى.

الاحتمال الرابع: أن تكونَ مصدراً قلبيّا يُبيّنُ علّة الافتراء، فتعرب مفعولاً لأجله.

الاحتمال الخامس: أن تكون مصدراً في تأويل مشتق تقديره: "كاذباً"، فتعرب حالاً[٣٢].

وهذه الاحتمالات مبنية على تصنيف كلمة (كذبا) بين الاسم والمصدر، وتحديد علاقته بالفعل افترى بين المعنى والسبب والاحتياج إلى هيئة الفاعل؛ ولهذا فعلاقة الصورة النحويّة للكلمة بما حولها من عناصر الجملة تؤدي إلى تعدّد احتمالاتها الإعرابيّة، ولكلِّ إعرابٍ متكأٌ في المعنى والنّحو، كما في احتمالات إعراب صورة الاسم المنصوب (هدّاً) في قوله تعالى: (تكادُ السمواتُ يتفطّرْنَ منه وتنشقُّ الأرضُ وتخرُّ الجبالُ هدّاً) [سورة مريم، آية ٩٠]، وهي:

الاحتمال الأوّل: أنْ تكونَ (هدّاً) مصدراً مُلاقيا للفعل (تخِرّ) في المعنى، فتكون نائبا للمفعول المطلق، وإليه ذهب النحّاس[٣٣].

الاحتمال الثاني: أن تكون (هدّاً) مصدراً في تقدير: مهدودة، فتعرب حالاً[٣٤].

الاحتمال الثالث: أن تكون (هدّاً) مصدراً يُبيّن علّة الخرّ، فتعرب مفعولاً لأجله، وقد أجازه الزمخشري[٣٥].

الاحتمال الرابع: أن تكون مصدراً لفعل مُضْمر تقديره: تُهَدُّ هداً، فتكون مفعولاً مطلقا، وقد بدأ به المنتجبُ الهمدانيّ[٣٦].

وقيل في إعراب الاسم المنصوب (حَسَداً) من قوله تعالى: (ودَّ كثيرٌ من أهل الكتابِ لو يردونَكم من بعد إيمانكم كُفّاراً حَسَداً من عند أنفسهم) [سورة البقرة، آية ١٠٩] قيل: إنّه مفعول لأجله أو حال أو مصدر لفعل محذوف تقديره: يحسدونكم حسداً، - مفعول مطلق - فتكون مصدراً مؤكّداً للفعل المحذوف وليست متعلقة بالفعل المذكور (ودّ) أو (يردونكم)، أو الاسم المذكور (كُفّاراً)[٣٧].

وفي قوله تعالى: «وكان وراءَهم ملكٌ يأخذُ كلّ سفينةٍ غصبا» [سورة الكهف، آية ٧٩] كانت الاحتمالاتُ الإعرابيّة لصورة الاسم المنصوب (غَصْبا) ثلاثةً، هي:

الاحتمال الأوّل: أن تكونَ مصدراً مُبيّنا لعلّةِ الاغتصابِ، فتكون مفعولاً لأجله.

الاحتمال الثاني: أن تكون مصدراً مبيّناً لهيئة الفاعل المغتصِب، فتكون حالاً.

الاحتمال الثالث: أن تكونَ توكيداً لمعنى الأخذ، فتكون نائباً عن المفعول المطلق ملاقية لفعله في المعنى، وجعل المنتجب الهمدانيّ التوكيدَ لفعل محذوفٍ تقديره: يغصب، فيكونُ الاحتمال الرابع النصب على المفعول المطلق[٣٨].

وفي قوله تعالى: (واشتعل الرأسُ شيباً) [سورة مريم، آية ٤] احتملت صورة الاسم المنصوب (شيبا) ثلاثة احتمالات، وهي:

الاحتمال الأوّل: أن تعربَ تمييزاً محوّلاً عن فاعل.

الاحتمال الثاني: أن تعرب مصدراً مُلاقيا في المعنى للفعل (اشتعل)، فتكون نائباً عن المفعول المطلق.

الاحتمال الثالث: أن تعربَ حالاً من الرأس[٣٩].

وقريبٌ من احتمالات (شيباً) احتمالات إعراب (طولاً) في قوله تعالى: (ولنْ تبلغَ الجبالَ طولاً) [سورة الإسراء، آية ٣٧] بزيادة احتمال رابع وهو أن تكون (طولاً) علّة لعدم بلوغ الجبال، فتكون مفعولاً لأجله[٤٠].

يبدو أنّ سببَ تعدّد احتمالات إعراب الاسم المنصوب في الآيات السابقة التنازعُ بين الاسم والفعل في متطلبات النصب، فالاسم يطلب الحال والتمييز، والفعل

يطلب المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والظرف، ولهذا يمكن أنْ تُحْمَلَ صورة الاسم المنصوب على متطلبات الاسم؛ فتكون حالاً أو تمييزاً بأدنى مُلابسةٍ من المعنى مع الاسم، وقد تكون مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً لأجله بأدنى ملابسة من المعنى مع الفعل(٤١).

ففي قوله تعالى: (ثمَّ أنزلَ عليكم من بعد الغَمِّ أَمَنَةً نُعاساً) [سورة آل عمران، آية ١٥٤] توجد صورتان منصوبتان، هما (أمنةً) و(نُعاساً)، فالفعل أنزل يطلب المفعول به أو المفعول لأجله؛ لهذا كان من احتمالات إعراب الصورتين المنصوبتين المفعول به، والمفعول لأجله مع أنّ فاعل النعاس عندما تعرب مفعولاً لأجله الناس المنزَل عليهم، وفاعل الفعل (أنزل) هو الله سبحانه وتعالى المنزِلُ للنعاس على الناس، وكذلك فاعل "الأمنة" الناس وفاعل الإنزال هو الله سبحانه وتعالى؛ لهذا خرّج السمين الحلبيّ المفعول لأجله على تقدير: نعستم أمنة. وقيل في احتمالات إعراب الكلمتين إنّهما حال من المنزَل عليهم. وقيل باحتمال إتباع كلمة (نعاسا) على البدل أو عطف البيان(٤٢).

ومن الاختلاف في متطلبات الاسم والفعل الاحتمالات الأربعة لإعراب الصورة الاسميّة المنصوبة (أربعين) في قوله تعالى: (فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً) [سورة الأعراف، آية ١٤٢].

الاحتمال الأوّل: النصب على الحال بتقدير: فتمَّ ميقات ربِّه معدوداً أو بالغاً أربعين، فحذف الحال الأصليّ، وتعلّق به عدده، فنُصِبَ على ما نُصِب عليه الحال.

الاحتمال الثاني: النصب على الظرف لأنّ الأربعين عددُ أزمنة، والمعنى لا يرشّحه لأنّ علّة العدد التي ذكرها ليست قيداً في ضابط الظرف.

الاحتمال الثالث: النصب على المفعول به للفعل (تمّ) الذي معناه (بلغ).

الاحتمال الرابع: النصب على التمييز المحوَّل عن الفاعل، والتقدير: فتمَّ أربعونَ ميقات ربّه، أي: كملت(٤٣).

فالاحتمال الأوّل والرابع جاءا استجابة لمتطلبات الاسم (ميقات)، في حين جاء الاحتمالان الثاني والثالث استجابة لمتطلبات الفعل (تمّ) لوجود ملابسة من المعنى في

كلّ احتمالٍ.

ويمكنُ أن تكونَ الوظيفة الإعرابيّة واحدة، ولكنَّ التقدير فيه اختلاف، فاحتمالاتُ إعراب صورة الاسم المنصوب (يومَ) في قوله تعالى: (يومَ يجمعُ اللهُ الرُّسُلَ فيقولُ ماذا أُجِبْتم) [سورة المائدة، آية ١٠٩] ثمانية، منها خمسة تعرب فيها صورة الاسم المنصوب (يوم) مفعولاً به هي:

الاحتمال الأوّل: أنه منصوب بإضمار: اذكروا.

الاحتمال الثاني: أنه منصوب بإضمار: احذروا.

الاحتمال الثالث: أنّه منصوب بإضمار: اتّقوا.

الاحتمال الرابع: أنّه منصوب بإضمار: اسمعوا.

الاحتمال الخامس: أنّه منصوب بـ (لا يهدي) في الآية السابقة، وهي قوله تعالى: (والله لا يهدي القوم الفاسقين، يوم يجمع الله الرُّسُلَ) [سورة المائدة، آية ١٠٨-١٠٩][٤٤].

وهذه الاحتمالات الخمسة مُحْتَمِلةٌ كما هي النصبَ على الظرف، ولعلّه الأَوْلى، لأنّ حملَها على المفعول به توسّعٌ أو استدعاءٌ لإضمار محذوفٍ تقديرُه "خَبَر يوم" فحذف المضاف، وكيف دار الأمر فالإعراب يمكن أن يكون واحداً، والتقدير مختلف، لأنّ التقدير فرع المعنى ومدخل التأويل في التقديم والتأخير والإضمار والذكر، ففي قوله تعالى: (ألاّ تتّخذوا من دوني وكيلاً ذُرّيّةَ مَنْ حَمَلْنا) [سورة الإسراء، آية ٢-٣] احتملت صورة الاسم المنصوب (وكيلاً) و(ذُرّيّة) الاحتمالات التالية:

الاحتمال الأوّل: أن تكونَ (وكيلاً) المفعول الأوّل للفعل (تتخذوا).

الاحتمال الثاني: أن تكونَ (وكيلاً) المفعول الثاني المقدَّم للفعل (تتخذوا).

الاحتمال الثالث: أن تكون (ذُرّيّة) منادى منصوب لحرف نداء محذوف، والتقدير يا ذُرّيةَ من حملنا.

الاحتمال الرابع: أن تكون (ذُرّيّة) بدلاً منصوباً من (وكيلاً).

الاحتمال الخامس: أن تكون (ذُرِيّة) بدلاً من (موسى) في قوله تعالى: (وآتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبني إسرائيل) [سورة الإسراء، آية ٢]، وفيه بُعْدٌ عن المعنى الظاهر.

الاحتمال السادس: أن تكونَ (ذُرِيّة) مفعولاً به ثانياً للفعل (تتخذوا).

الاحتمال السابع: أن تكون مفعولاً به على الاختصاص لفعل محذوفٍ، والتقدير، أعني ذُرِيّة مَنْ حملنا[٤٥].

فكلُّ احتمالٍ من الاحتمالات السابقة له إسنادان: واحدٌ معنويّ، وآخر نحويّ يتحصّل به الإقرار بنصب كلمة (وكيلاً) و(ذُرِيّة).

ولعلّ في سهولة تخريج صورة الاسم المنصوب وكثرة المنصوبات في العربيّة ما يفسِّر تعدّد احتمالات إعراب الاسم المنصوب، فقد كان عيسى بن عمر النحويّ (ت ١٤٩هـ/٧٦٦م) ينزع إلى النصْبِ إذا اختلفتِ العربُ[٤٦]؛ إذ يمكنُ -على تفاوت في المعنى وقوّته- تخريجُ صورة الاسم المنصوب (رَغَدا) في قوله تعالى: (وكُلا منها رَغَداً) [سورة البقرة، آية ٣٥] على ثمانية احتمالاتٍ للنصب، هي:

الاحتمال الأوّل: أن تكون (رَغَداً) اسماً بمعنى الطعام الطيب باعتباره مجازاً مرسلاً لما سيكون، فتكون مفعولاً به للفعل (كُلا).

الاحتمال الثاني: أن تكون مُلاقية في المعنى للفعل (أكل) فتكون مصدراً نائباً عن المفعول المطلق.

الاحتمال الثالث: أن تكونَ نائبة عن مصدر محذوف تقديره (أكلاً) فتكون نائباً عن المفعول المطلق صِفته.

الاحتمال الرابع: أن تكون صفة لموصوفٍ محذوفٍ، تقديره: شيئاً أو طعاماً.

الاحتمال الخامس: أن تكون ظرفاً دالاً على وقت الرغد، كما نقول: البث عندي قعودَ القاضي، أي وقت قعوده.

الاحتمال السادس: أن يكون الرغد علّة الأكل، فتكون (رَغَدا) مفعولاً لأجله.

الاحتمال السابع: أن تكون (رغدا) توضيحاً يزيل الإبهام عن معنى ما أكله آدم وحواء عليهما السلام، فتعرب تمييزاً.

الاحتمال الثامن: أن تكون (رغدا) بتقدير: راغدين، فتكون حالاً.

واللافت في الاحتمالات الإعرابيّة أنّ احتمالات الجرّ قليلة، ولا توازي احتمالات النصب أو الرفع؛ لأنّ للجرّ في الأصل احتمالين: أحدهما بحرف الجرّ، والآخر بالإضافة، يضاف إليهما احتمالات فرعيّة أربعة في التوابع، ولا التباسَ بين الجرّ بحرف الجرّ أو الإضافة؛ لأنّ حرفَ الجرّ لا يُحذف مع بقاء عمله على الراجح، والتوابعَ مقيدةٌ بشروط كأدوات العطف وألفاظ التوكيد.

وليس للفعل سوى صورةٍ واحدةٍ معربةٍ متفقٍ عليها، هي صورة الفعلِ المضارع المعْرَبِ الذي يقبل الرفع والنصب والجزم بعلامات ظاهرة أو مقدّرة. أمّا العلامات الظاهرة فهي أصليةٌ مُتمايزةٌ لا اشتراك بينها، وفرعيّة يشترك فيها النصب والجزم بحذف النون من الأفعال الخمسة، أمّا الاشتراك الشكليّ في الصورة بين الفعل المضارع المرفوع والمجزوم فلا يحدث إلاّ شذوذاً أو على تأويل شيء، كما في قوله تعالى: (سنقرئك فلا تنسى) [سورة الأعلى، آية ٦] إذ حمل النحاة صورة الفعل المضارع المختوم بالألف (تنسى) على احتمالين:

الأوّل: الجزم، وثبات الألف مراعاة للفاصلة القرآنية في السورة.

والثاني: الرفع، والتقدير: فأنت لا تنسى(٤٧).

ومثلها قوله تعالى: (فلا تخافُ دَرَكاً ولا تخشى) [سورة طه، آية ٧٧] إذ حُمِلتْ صورة الفعل المضارع (تخشى) على الاحتمالين السابقين(٤٨).

ومن الاشتراك في الصورة قوله تعالى: (ولا ترتدّوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين) [سورة المائدة، آية ٢١]، فصورة الفعل المضارع (فتنقلبوا) تحتمل إعرابين:

الإعراب الأوّل: أن تكونَ مجزومة بعد الفاء عطفاً على النهي.

الإعراب الثاني: أن تكونَ منصوبة بعد الفاء السببيّة في جواب النهي(٤٩).

وقبلتْ صورةُ الفعل المضارع (تدلوا) في قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكّام) [سورة البقرة، آية ١٨٨] الاحتمالين السابقين: الجزمَ عطفاً على النهي، والنصب بإضمار (أنْ) بعد الواو التي بمعنى المعية(٥٠).

فالاشتراك بين علامتين إعرابيتين للمضارع كان مسوِّغاً لتطبيق الاحتمالات الإعرابيّة، وهو المسوِّغ نفسه الذي استخدمه بعضُ مُعْربي القرآن الكريم عند اختفاء العلامة الإعرابيّة المقدرة، فالفعل المضارع المعتلّ الآخر بالألف يرفع وينصب بعلامة مقدّرةٍ، مما يجعل صورتَه واحدة في الحالتين أو الحُكْمين، ولهذا احتمل الفعلانِ المضارعانِ (تردى)، و(تشقى) الرفع والنصب في قوله تعالى: (فلا يصُدَّنَّك عنها من لا يؤمن بها واتّبعَ هواه فتردى) [سورة طه، آية ١٦](٥١)، وقوله: (فلا يخرجَنّكما من الجنّة فتشقى) [سورة طه، آية ١١٧]، احتمال الرفع بتقدير: فأنت تردى، وأنت تشقى. واحتمال النصب بتقدير أن المضمرة بعد فاء السبب في جواب النهي(٥٢).

فلو لم يكن الفعل المضارع معتلاً بالألف الأخيرة لكانت له علامة إعرابيّة ظاهرة تقصُرُ الاحتمالات على وظيفة نحويّة واحدة لأنّ وجودَ العلامة الأصليّة في آخر الاسم والفعل المضارع المعْربين أمارةٌ على قصْرِ الاحتمالاتِ على حُكم نحويّ واحدٍ، كحُكم النصب أو الرفع.

أمّا الكلمات المبنيّة كبعض الأسماء فإنّ الاحتمالات تتجه أوّلاً إلى تقدير الحكم النّحويّ أو تصنيف الصورة حسب أنواعها وأشكالها في العربيّة، ومن ثَمَّ تحديد الاحتمالات الإعرابيّة إنْ أمكن.

فصورة اسم الإشارة (تلك) في قوله تعالى: (وتلكَ القُرى أهلكناهم لمّا ظلموا) [سورة الكهف، آية ٥٩] لها ثلاثة احتمالات، هي:

الاحتمال الأوّل: أنْ تكونَ في محلِّ رفع مبتدأ.

الاحتمال الثاني: أنْ تكونَ في محلّ نصب مفعول به بفعل مُضْمَرٍ يفسِّرُه ما بعدَه، أي: وأهلكنا تلك القرى.

الاحتمال الثالث: أن تكونَ في محلّ جرٍّ مضافٍ إليه لمضاف محذوفٍ، تقديره: وأصحاب تلك القرى، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه فأُعرِب إعرابه(٥٣).

فاتّحادُ صورة المبنيّ سببُ تعدّدِ احتمالاته على الأحكام الإعرابيّة الثلاثة للاسم، ومثله احتمالات إعراب الاسم الموصول الثاني (الذي) في قوله تعالى: (وتوكّلْ على الحيِّ الذي لا يموتُ وسبّحْ بحمده وكفى به بذنوب عباده خبيراً الذي خلق السموات والأرض) [سورة الفرقان، آية ٥٨-٥٩].

الاحتمال الأوّل: أن يكون الاسم الموصول (الذي) في محلّ جرٍّ نعتٍ.

الاحتمال الثاني: أن يكون في محلّ رفع مبتدأ.

الاحتمال الثالث: أن يكون في محلّ رفع خبر، أي: هو الذي خلق السموات والأرض.

الاحتمال الرابع: أن يكونَ في محل نصب بإضمار فعلٍ تقديره: أعني[٥٤].

فاحتمالات إعراب الاسم المبنيّ تُهمل علامة البناء؛ لأنّها لازمة لا طارئةٌ متغيّرةٌ دالّةٌ على الحكم النحويّ، من هنا تتشابه شكليّاً مع الاسم المعْرب المعتلّ الآخر بمانع يمنع ظهور الحركات الإعرابيّة الثلاث، فيبحث بعض المعْربين احتمالات الحكم الإعرابيّ، ثم احتمالات الباب النحويّ، فقد ذُكِر في إعراب كلمة (أخرى) من قوله تعالى: [وأُخرى لم تقدروا عليها قد أحاط اللهُ بها) [سورة الفتح، آية ٢١] ما يلي:

الاحتمال الأوّل: احتمال الرفع على الابتداء، والجملة «لم تقدروا عليها» وَصْف.

الاحتمال الثاني احتمال النصب على الاحتمالات الأربعة التالية:

الاحتمال الأول: النصب بفعل محذوف بتقدير: وقضى الله أخرى.

الاحتمال الثاني: النصب بفعل محذوف بتقدير: ووعدكم أخرى.

الاحتمال الثالث: النصب بفعل محذوف بتقدير: وأثابكم أخرى.

الاحتمال الرابع: النصب بالعطف على كلمة (مغانم) المنصوبة في قوله تعالى: (وعدكم الله مغانمَ كثيرةً تأخذونها فعجّل لكم هذه وكفّ أيدي الناس عنكم ولتكون آية للمؤمنين ويهديكم صراطاً مستقيما * وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها) [سورة الفتح، آية ٢٠-٢١]. وفيه بُعد لطول الفصل.

الاحتمال الثالث: احتمال الجرّ بإضمار «رُبَّ»[٥٥].

أمّا إذا كانت الصورة (الكلمة) أداة فإنّ الاحتمالات تبدأ من تحديد النوع، ففي إعراب (كان) من قوله تعالى: (كنتم خيرَ أُمّةٍ) [سورة آل عمران، آية ١١٠] احتمالات ثلاثة:

الاحتمال الأوّل: أنّها ناقصة، و(خير أمة) خبرها.

الاحتمال الثاني: أنّها تامّة، و(خير أمة) حال.

الاحتمال الثالث: أنّها زائدة، لأنّ المعنى: أنتم خير أُمّة[٥٦].

فالاحتمالات ابتدأت من النوع لوجود ثلاثة أنواع من (كان) في العربيّة، وساعدت الجملة على طرح هذه الاحتمالات، فالأوّل مراعاة للشكل، والثاني مراعاة لتحقيق المعنى وحصوله، والثالث مراعاة للجملة التفسيريّة الموازية له في قوله تعالى: (كنتم خيرَ أُمّةٍ أخرجت للناس تأمرون بالمعروف) [سورة آل عمران، آية ١١٠]، وهذه الزوايا الثلاث في تحليل الجملة هي نفسها منطلقات احتمالات (كان) في قوله تعالى: (من كان في المهد صبيّاً) [سورة مريم، آية ٢٩]، فأبو عبيدة عدّها زائدة، وعدّها غيره تامّة، وقيل ناقصة[٥٧].

وفي إعراب (دمت) من قوله تعالى: (ما دُمْتَ فيهم) [سورة المائدة، آية ١١٧] قال المنتجب الهمداني: «و(دمت) هنا تحتمل أن تكون الناقصة، وأن تكون التامة بمعنى: ما أقمت فيهم، وفيهم على الوجه الأول متعلق بمحذوف لكونه الخبر، وعلى الثاني بـ (دمت) لكونه ظرفاً»[٥٨].

وفي إعراب (أنْ) من قوله تعالى: (ولقد فتنّا قبلهم قومَ فرعونَ وجاءَهم رسولٌ كريم * أنْ أدّوا إليَّ عبادَ الله) [سورة الدخان، آية ١٧-١٨].

قال أبو حيان: «أنْ أدّوا إليّ عبادَ الله» يحتمل أن تكون (أنْ) تفسيريّة؛ لأنّه تقدّم ما يدلّ على معنى القول، وهو رسول كريم، وأن تكونَ مخفّفة من الثقيلة، أو الناصبة للمضارع، فإنّها توصل بالأمر»[٥٩].

وتكرّرَ احتمالُ حمل (أن) الخفيفة على التفسير أو المصدر في عدّة آيات كما

في قوله تعالى: (ونُودُوا أنْ تلكُمُ الجنّةُ أُورثتموها بما كنتُمْ تعملون) [سورة الأعراف، آية ٤٣][٦٠]، وينبني على تحديد نوع الصورة إعرابُ ما بعدها.

وتقوم فكرة تطبيق الاحتمالات في إعراب الضمير على أساس الربط، فإعراب الضمير محدّد بما يتّصل به، لكنّ عَوْدَه على شيء من الجملة هو الذي يأخذ عدّة احتمالات، فاحتمالات عَوْد الضمير - الهاء - من (فجعلناها) في قوله تعالى: «ولقد علمتُم الذين اعتدوا منكم في السّبتِ فقلنا لهم كونوا قِردةً خاسئين * فجعلناها نكالاً) [سورة البقرة، آية ٦٥-٦٦] هي:

الاحتمال الأوّل: عَوْد الضمير على القرية.

الاحتمال الثاني: عَوْد الضمير على الأُمّة.

الاحتمال الثالث: عَوْد الضمير على الحالة.

الاحتمال الرابع: عَوْد الضمير على المسخة.

الاحتمال الخامس: عَوْد الضمير على الحيتان.

الاحتمال السادس: عَوْد الضمير على العقوبة.

الاحتمال السابع: عَوْد الضمير على المصدر المفهوم من (كونوا)، أي: فجعلنا كينونتهم قردة خاسئين.

الاحتمال الثامن: عَوْد الضمير على القِردة[٦١].

فاحتمالات الربط في عَوْد الضمير تنهضُ على فَهْم المعنى المراد من النصّ، فهناك فرق بين عَوْد الضمير على القردة أو الحيتان أو العقوبة، فلا يستقيم أن يكونَ التقدير: فجعلنا القردة أو الحيتان نكالاً إلاّ بحمل الكلمة -القردة والحيتان- على المجاز باعتبار ما حصل، في حين تبدو الاحتمالات الأخرى غيرَ مجازيّة وقريبة. والله أعلم.

ب- الصورة المركّبة الموسّعة "الجملة":

تتمثّل الصورة المركّبة «الجملة» في شكلَي الجملة المتّفق عليهما في العربيّة،

وهما الجملة الاسميّة، والجملة الفعليّة، ولا يوجد مواقع إعرابيّة تستأثر بها الجملةُ الاسميّةُ وحدَها من غير الجملة الفعليّة، فكلٌّ منهما يحلّ في المواقع التي لها محلّ من الإعراب، ويخرج من المواقع التي لا محلّ لها من الإعراب حسب مَبْدأ التأويلِ، فما يؤوّل بمفرد غير معوّض عنه فله محلّ من الإعراب، وما لا يؤوّل من الجمل بمفردٍ كالجملة الابتدائيّة من غير عوضٍ كجملة الصلة التي يُعَوّض عنها في التركيب بالاسم الموصول فلا محلّ له من الإعراب، ولعلّ السبب في تساوي المواقع الإعرابيّة للجملة الاسميّة والفعليّة أنّهما تقومان على رُكنين متماثلين، هما المسند والمسند إليه، والتقديمُ والتأخير بينهما محدّدٌ لنوعِ الجملةِ لا لاحتمالاتِها الإعرابيّة.

والأصل في بحث موقع الجملة من الإعرابِ أنْ تكون جزءاً من جملةٍ أكبر، كجملة الخبر، والحال، أو الجملة المعطوفة، وهذه الحالة من الاحتياج إلى إطار أوسع هي التي تجعل النحاة يختلفون أحيانا في تحديد موقع الجملة، ففي تحديد موقع جملة (يحرّفون) من قوله تعالى: (سمّاعون لقومٍ آخرين لمْ يأتوك يحرّفون الكَلِمَ مِنْ بعد مواضعه يقولون إنْ أُوتيتم هذا فخذوه) [سورة المائدة آية ٤١] ذُكِرَتِ الاحتمالات التالية:

الاحتمال الأوّل: أن تكون في محلّ رفع نعت لِـ (سمّاعون)، والتقدير: سمّاعون محرّفون، بإعادة الضمير الواو على (سمّاعون).

الاحتمال الثاني: أن تكون في محلٍّ نصب حالٍ من الضمير (هم) المستتر في (سمّاعون).

الاحتمال الثالث: أن تكونَ جملة استئنافيّة منقطعة إعرابيّاً عن التأثّر بما قبلها، فلا محلّ لها من الإعراب.

الاحتمال الرابع: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: هم، والجملة بعد ذلك في تقدير نعتٍ أو حالٍ أو استئناف.

الاحتمال الخامس: أن تكونَ في محلٍّ جر نعتٍ لِـ (قوم) بإعادة الضمير على (قوم)، بتقدير: قومٍ محرّفين(٦٢).

ومَبنى هذه الاحتمالات الاختلافُ في عَوْد الضمير، وتحديد طول الجملة، فقد

ذُكِر في إعراب الصورة المركّبة (تأمرون) من قوله تعالى: (كنتم خيرَ أُمّةٍ أُخرِجَتْ للناس تأمرون بالمعروف وتنهَوْنَ عن المنكَرِ) [سورة آل عمران، آية ١١٠] أربعةُ احتمالات:

الاحتمال الأوّل: أن تكون في محلِّ نصب خبرٍ ثانٍ لِـ (كنتم).

الاحتمال الثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبِ حالٍ، وصاحب الحال الضمير في (كنتم).

الاحتمال الثالث: أن تكونَ في محلِّ نَصْبِ نعتٍ بِعَدِّ الضمير عائداً على الاسم المضاف للتخصيص لا للتعريف (خَير أمة).

الاحتمال الرابع: أن تكون جملة استئنافيّة تبيّن خيريّة الأُمّة، وفي هذا مدح لهم كما قال أبو حيّان الأندلسيّ مع أنّ تلميذه السمين الحلبيّ عدّه وجهاً غريباً[٦٣].

ويؤكّد أهميةَ تحديد راجع الضمير في إعراب الجمل الاحتمالاتُ التالية في إعراب الصورة المركّبة (يخوِّف أولياءَه) من قوله تعالى: (إنّما ذلكم الشيطانُ يخوِّف أولياءَهُ) [سورة آل عمران، آية ١٧٥].

الاحتمال الأوّل: أن تكونَ في محلِّ نصب حالٍ.

الاحتمال الثاني: أن تكونَ في محلِّ رفع خبر لاسم الإشارة (ذلكم).

الاحتمال الثالث: أن تكون في محلِّ رفع خبر للمبتدأ الثاني (الشيطان) والجملة في محلِّ رفع خبر للمبتدأ الأوّل (ذلكم)، قاله ابن عطيّة.

الاحتمال الرابع: أن تكون الجملةُ استئنافيّة لا محل لها من الإعراب[٦٤].

والاشتراك الشكليّ لبعض الجمل في قيودها النّحويّة قد يجعلها عُرْضةً لعدّة احتمالات، فالواو قد تدلّ على جملة الحال، أو العطف، أو الاستئناف، والمرجِّحُ هو توافر الشروط التفصيليّة لكل موقع؛ لهذا كان من احتمالات إعرابِ الصورة المركّبة (ونطمعُ) من قوله تعالى: (وما لنا لا نؤمنُ بالله وما جاءنا من الحقِّ ونطمعُ أنْ يُدْخِلنا ربُّنا مع القومِ الصالحين) [سورة المائدة، آية ٨٤] أنّها معطوفة على المحكيّ

بالقول في محلٍّ نصب، أو معطوفة على (لا نؤمن) عطف حالٍ على حال، وقيل: هي حال من الضمير في (لنا) والواو للحال، وهو ضعيف جداً؛ لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع إلا مصحوباً بـ "قد"، وقيل: بل حال من فاعل (نؤمن)، وقيل: الجملة استئنافيّة، فالواو للاستئناف[٦٥].

فاحتمالات الصورة المركّبة"الجملة" تخضع لتحديد عود الضمير، أو المعنى، أو الاشتراك الشكليّ بين بعض المواقع.

أمّا شبه الجملة فقد بيّن الدكتور عبدالفتاح الحموز كثرة الأوجه الإعرابيّة فيها (احتمالاتها)*.

احتمالات الصورة في إطار المعنى

المعنى قيدٌ احتماليٌّ على اللفظ مع أنّه قد يقبلُ الاختلافَ والتعدّد، واستمرارُ البحثِ فيه ديمومةٌ للنصّ؛ لهذا كثرت تفاسير القرآن الكريم التي لا تفنى عجائبُه ولا تنتهي غرائبُه، فيكاد كلُّ كتابٍ جديدٍ في التفسير يمثّل نظرة جديدة -ولو يَسيرةً- من زاويةٍ ما لنصِّ القرآن الكريم، وهذه الديمومة في سلسلة تفاسير القرآن الكريم من وسائل خلوده؛ لأنّ استمرار التفاسير دليل على غنى نصّ القرآن الكريم، واستمرار عطائه للمسلمين والناس أجمعين.

في إعراب صورة الاسم المجرور (حياةٍ) من قوله تعالى: (ولتجدنّهم أحرصَ النّاسِ على حياةٍ) [سورة البقرة، آية ٩٦] قال أبو حيّان: «(على حياة) قدّروا فيه أنّه على حذف مضافٍ، أي على طول حياةٍ، أو على حذف صفة، أيْ: على حياة طويلة، ولو لمْ يقدِّرْ حذفٌ لصحّ المعنى، وهو أن يكونوا أحرص الناس على مطلق الحياة، وهو تحقّقها بأدنى زمانٍ»[٦٦] فهناك فرق بين تقدير محذوفٍ أو لا، والأصل أنّه (متى أمكنَ حملُ الكلام على غير إضمار مع صحّة المعنى كان أَوْلى من حمله على الإضمار)[٦٧]، «فعدمَ تقدير محذوفٍ هو الذي يُكْسِبُ المعنى روعته، فتكون الآية قد جمعتْ بين براعة اللفظ، ونصاعة المعنى، وتعلّق الجمل، وتأنّق المبنى»[٦٨].

وقريب من هذه الآية تجريد كلمة (أعطى) (واتقى) من المفعول به في قوله تعالى: (فأمّا مَنْ أعطى واتّقى) [سورة الليل، آية ٥] فجمال اللفظ وكمال المعنى بعدم

الاختلاف في تقدير المفعول به بل في حذفه وعدم ذكره.

وقد يَرُدُّ المعنى احتمالاً من احتمالات الصورة الإعرابيّة، فقد حُمِلتْ (مَن) الموصوليّة في قوله تعالى: (ولله على الناس حجُّ البيتِ مَنِ استطاع إليه سبيلا) [سورة آل عمران، آية ٩٧] حُمِلتْ (مَنْ) على الفاعليّة، فقيل: إنّها في «موضع رفع على أنّها فاعل بالمصدر الذي هو (حجّ)، فيكون المصدر قد أُضيف إلى المفعول، ورُفِعَ به الفاعلُ، نحو: عجبتُ من شربِ العسلِ زيدٌ، وهذا القول ضعيف من حيث المعنى. فإنّه لا يصحّ، لأنّ المعنى يكون: إنّ الله أوجب على الناسِ مستطيعِهم وغيرِ مستطيعهم أنْ يحجَّ البيت، ومتعلّقُ الوجوب إنّما هو المستطيع لا الناس على العموم» وفيه ضعف من جهة الصناعة (اللفظ) عند من يرى إضافة المصدر إلى المفعول شاذاً أو ضرورةً، عدا أن الكسائيّ أجاز إعراب (مَنْ) مبتدأً[٦٩].

واحتملت صورة الفعل المضارع (وتكتموا) من قوله تعالى: (ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل وتكتموا الحقَّ وأنتم تعلمون) [سورة البقرة، آية ٤٢] احتمالين:

الاحتمال الأوّل: الجزم عطفاً على (تلبسوا)، والمعنى: النهيُ عن كلِّ واحدٍ في الفعلين، كما قالوا: لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن، بالجزم نهياً عن كلِّ واحدٍ من الفعلين.

الاحتمال الثاني: النصب بإضمار أنْ، وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهّم، ويسمّى عند الكوفيين النصب على الصرف[٧٠].

قال أبو حيّان: «وهذا ليس بظاهر لأنّه إذ ذاك يكونُ النهيُ منسحباً على الجمع بين الفعلين، كما إذا قلت: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، معناه النهيُ عن الجمع بينهما، ويكون بالمفهوم يدلّ على جواز الالتباس بواحدٍ منهما، وذلك منهيٌّ عنه، فلذلك رَجَحَ الجزم» وكان سيبويه يسوّي بينهما، كأنّه يتكئ على دلالة المقام[٧١].

فالأصل العام في احتمالات الإعراب أن تكون على علاقة وثيقة بالمعنى؛ لأنَّ هدفَ الكلام إيصالُ معنى ما، ليس التفنن في صناعة جُمل، احتمالاتُها النّحويّة في وادٍ، ومعانيها في وادٍ آخر، كما في القصيدة المسماة بالحرباويّة التي يجوز في قوافيها الرفع والنصب والجرّ والتسكين على اختلاف في الوظائف الإعرابيّة[٧٢]، وكمْ

يكون تعليمُ النحوِ مُؤذيا لمهارة فهم النصّ وسبر أغواره الجماليّة عندما يصبحُ سباقاً لإظهار المقدرة على الإكثار من الاحتمالات الإعرابيّة من غير ربطٍ هذه الاحتمالاتِ بمعنى النصّ، وإذا كان هذا النصّ مقدّساً، أي القرآن الكريم، فإنّ كلَّ احتمالٍ إعرابيّ يجب أن يرتكز على معنى يقبله تفسير الآية على وجهٍ ما، لكي يكونَ للنحو فائدتُه العظمى في ضبط المباني وَفْق المعاني، على أن يكون فَهْمُ اصطلاحات النحو فهما اصطلاحيّا صحيحاً لا لغويّاً، فقد ردّ أبو حيّان أن تكون (جعل) في معنى التصيير في قوله تعالى: (وجعلوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرّحمن إناثاً) [سورة الزخرف، آية ١٩]، فقال: «لا يصحّ لأنّهم لم يصيّروهم إناثاً»[٧٣] وهذا فَهْم غريب لقول النحاة إنّ (جعل) عندما تتعدّى إلى مفعولين تكون من أفعال الصيرورة والتحويل، إذ المقصود تصيير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين بعد أنْ كانا مرفوعين، أمّا معنى جعل فهو التصيير حقيقة، أو تحديد الذات، أو الصفة، أو الاعتقاد، أو النيابة، أو التسمية، كما ذكر أبو حيّان نفسه في الارتشاف[٧٤]، و(جعل) في هذه الآية بمعنى التسمية[٧٥]، فقد حمل أبو حيّان في هذه الآية تعبير (التصيير) على المعنى اللغويّ لا على أحدِ المعاني الاصطلاحيّة، كما قد يحمل بعض المعربين مصطلح الزيادة على المعنى اللغويّ فيرفضونه مع أنّه مصطلح نحويّ لا لغويّ معجميّ.

والاحتمالات النحويّة في إطار المعنى تتجاوز البحث في الإعراب إلى البحث في معنى ما يعرب، وفي معنى الأداة أو الصيغة، ففي تحديد معنى (أل) في قوله تعالى: (كما آمن النّاس) [سورة البقرة، آية ١٣] قال أبو حيّان: «والألف واللام في الناس يحتمل أن تكون للجنس، فكأنّه قال: الكاملون في الإنسانيّة، أو عبّر بالناس عن المؤمنين... ويحتمل أن تكون الألف واللام للعهد، ويعني به رسول الله - صلى الله عليه وسلّم - وأصحابه»[٧٦].

وفي تحديد معنى (مِن) في قوله تعالى: (لآكلون من شجرٍ من زَقّوم) [سورة الواقعة، آية ٥٢] قال أبو حيّان: «(مِنْ) الأولى لابتداء الغاية، أو للتبعيض، والثانية: إنْ كان (من زقّوم) بدلاً، فمِنْ تحتمل الوجهين وإن لم تكنْ بدلاً فهي لبيان الجنسِ، أي: من شجرٍ الذي هو زَقّوم»[٧٧].

وفي تحديد معنى (أو) في قوله تعالى: (أو كصيّبٍ من السماءِ فيه ظُلمات) [سورة البقرة، آية ١٩] الاحتمالات التالية:

الاحتمال الأوّل: أنّها للتفصيل والتنويع، فكان مَن نظر في حالهم، منهم من يشبهه بحال المستوقد، ومنهم من يشبهه بحال ذوي صيّب.

الاحتمال الثاني: أنّها للتخيير، أيّهما شئت مثّلهم به، قال أبو حيّان: «ولا ضرورة تدعو إليه، لأنّ الجملة خبريّة صِرْف».

الاحتمال الثالث: أنّها للإباحة، ولا تكون كذلك إلاّ في الأمر، والجملة خبريّة.

الاحتمال الرابع: أنّها بمعنى الواو. وهو مذهب الكوفيّين ولم يثبته البصريون.

الاحتمال الخامس: أنّها للشكّ بالنسبة للمخاطبين، إذ يستحيل وقوعه من الله تعالى، ولا معنى له هنا.

الاحتمال السادس: أنّها بمعنى بل. وهو إضرابٌ لا ضرورة إليه.

الاحتمال السابع: أنّها للإبهام. ولا معنى له هنا.

فـ (أو) للتفصيل، وهذا التمثيل الثاني أتى كاشفاً لحالهم بعد كَشْفِ الأوّل، وإنما قصد بذلك التفصيل والإسهاب بحال المنافق»[٧٨].

فأبو حيّان تجاوز احتمالات معاني (أو) في النحو إلى ربطها بتفسير الآية، وكذلك فعل في تحديد معنى (أو) من قوله تعالى: (ثمّ قست قلوبُكم من بعد ذلك فهي كالحجارةِ أو أشدُّ قسوةً) [سورة البقرة، آية ٧٤] إذْ ذكر الاحتمالات السبعة السابقة ثمّ رجّح أن تكون (أو) للتفصيل والتنويع، فكأنّ قلوبهم على قسمين: قلوب كالحجارة قسوة، وقلوب أشدّ قسوة من الحجارة، فأجمل ذلك في قوله: (ثم قستْ قلوبُكم)[٧٩].

أمّا النحاة فقد اختلفوا من غير ترجيح في المعنى، فقال العوتبي أنّ (أو) للإباحة عند الحُذّاق باللغة[٨٠]، وزاد ابن مالك أنّها للإباحة في التشبيه[٨١]، واكتفى ابن هشام بذكر الاختلاف في معنى (أو) بين الإضراب، والإبهام، والتخيير، والشكّ، ومعنى الواو، من غير ترجيح[٨٢] في حين نقل المرادي عن ابن عصفور تعقيبه على

معنى الإضراب بأنه فاسد، ولم يبيّنْ وجهه. وضعفه عند ابن عصفور من جهة المعنى إذ لا مدخل للشك في حكم المعطوف عليه[٨٣]. فكأنّ بعض النحاة يكتفون بالمعالجة النحويّة للنصّ، ولا يتجاوزونها إلى البحث في المعاني قوة وضعفا، قبولاً ورفضاً مع أسباب ومسوّغات.

وفي احتمالات الصيغ تبرز احتمالات معاني الزيادات والمشتقات، فعند بحث معنى الزيادة في (تُلْقُوا) من قوله تعالى: (ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلُكة) [سورة البقرة، آية ١٩٥] قال أبو حيان إنه عرض معاني أفعل الأربع والعشرين على لفظ (تُلقوا) فوجد أنّ أقربَ ما يقال: أنّها للجعل[٨٤]. فكأنّه يريد أن يقول إنّ لصيغة (أَفْعل) أربعة وعشرين احتمالاً في المعنى، وأنّ المعنى الذي ينطبق على الفعل في هذه الآية هو الجعل بمعنى جعل الشيء على صفة، وليس مطلق الجعل.

وفي حديث أبي حيّان عن صيغة «مُفْعَل» في قراءةَ الجمهور لقوله تعالى: (ما شهدنا مُهْلَك أهله) [سورة النمل، آية ٤٩] قال: تحتمل المصدر والزمان والمكان، أي: ما شهدنا إهلاك أهله، أو زمانَ إهلاكهم، أو مكانَ إهلاكهم[٨٥]. وهذه الاحتمالات مبنية على ظاهرة تلاقي الأبواب الصرفيّة في بعض المباني.

احتمالات الصورة الإعرابيّة في إطار القاعدة النّحويّة:

تبدو القاعدة النحويّة قيداً يحدُّ من كثرة الاحتمالات الإعرابيّة للصورة اللفظيّة، ذلك أنّ مُعْربي القرآن الكريم يناقشون الاحتمالات من حيث درجة انطباقها على القاعدة النحويّة، فربّما لا يستوفي احتمالٌ ما شروطَ القاعدة النحويّة، فيكون إسقاطه من احتمالات الإعراب أمراً واجباً، لكنّ هذا الوجوبَ منوطٌ بتحقّق مدى انطباق الاحتمال اللفظيّ للصورة الإعرابيّة على القاعدة النّحويّة، فقد كان من احتمالات إعراب كلمة (الذين) في قوله تعالى: (أولئك الذين اشتروا الضلالةَ بالهدى فما ربحتْ تجارتُهم وما كانوا مهتدين) [سورة البقرة، آية ١٦] أنّها في محلّ رفع مبتدأ، والخبر (فما ربحتْ تجارتُهم) وعلّة دخول الفاء في خبر المبتدأ أنّ المبتدأ فيه معنى الجزاء لوجود فعلٍ في صِلته، كقوله تعالى: (الذين ينفقون أموالَهم بالليلِ والنهارِ سِرّاً وعلانيةً فلهم أجرُهُمْ عند ربِّهم) [سورة البقرة، آية ٢٧٤] فالخبر (فلهم أجرُهم) وقد اقترن بالفاء.

وقد ردّ أبو حيّان هذا الاحتمالَ بعد اختبار مدى تحقّق القاعدة النحويّة فيه، فقال: «وهذا خطأ لأنّ (الذين) ليس مبتدأً فيُشَبَّه بالشرط الذي يكون مبتدأ فتدخل الفاء في خبره، كما تدخل في جواب الشرط، وأمّا (الذين) فهي خبر عن (أولئك)، وقوله (فما ربحتْ تجارتُهم) ليس بخبر، فتدخله الفاء، وإنّما جملة فعليّة معطوفة على صلة (الذين) فهي صلة؛ لأنّ المعطوف على الصلة صلة»[٨٦]، فمبني الاحتمال كان الشكل لوجود الفاء، ولكنّ هذا الشكلَ ليس المحدِّد الوحيد للإعراب؛ إذ المانع من كون (الذين) مبتدأ، وخبره: "فما ربحت تجارتهم"، والجملة كلها خبراً عن أولئك هو خلو الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ، من جهة، ولتحقق مضيّ الصلة معنى من الجهة الأخرى.

وقد ردّ أبو حيّان تجويز أبي البقاء العُكبريّ تقديرَ حرف جرٍّ محذوف قبل جملة (ماذا أُجبتم) في قوله تعالى: (يومَ يجمع الله الرُّسُل فيقول ماذا أُجبتُم) [سورة المائدة، آية ١٠٩] لأنّ الأصل أنّ حذف حرف الجرّ غير مقيس، فلا يكون إلا على سبيل الضرورة والشذوذ، أو في المواضع التي أجازها النحاة[٨٧].

وعدّ الزمخشريّ (أل) التعريف في كلمة (المستضعَفين) جنسيّة، وتعريف الجنس ليس كاملاً، بل هو شكليّ لأنّ الإبهام يلابسُه ويقرّبه من التنكير، ولهذا أجاز أن يكون قوله تعالى: (لا يستطيعون حيلة) في موضع صفة لِـ (المستضعفين) من قوله تعالى: (إلاّ المستضعفين من الرّجال والنساء والولِدان لا يستطيعون حيلةً ولا يهتدون سبيلا) [سورة النساء، آية ٩٨]، وحجّته القياس على شاهد النحاة:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبّني[٨٨].

أمّا أبو حيّان فلم يرتضِ إعرابه، وإنْ أقرّ أنّه مذهب رآه بعض النحاة، فقال: «وهو هدمٌ للقاعدة المشهورة بأنّ النكرة لا تُنعت إلاّ بالنكرة، والمعرفة لا تُنعت إلاّ بالمعرفة، والذي يظهر أنّها جملة مفسِّرة لقوله (المستضعفين)[٨٩]، فالزمخشري استند إلى معاني (أل) التعريف في النحو، وأبو حيّان اتّكأ على تفسير الآية فجاء إعرابه موافقاً للقاعدة ومتوافقاً مع المعنى؛ لأنّ دائرة التحليل النّحويّ عنده كانتِ النصّ بشموله لا الكلمة بضيقها.

ومن بابِ احتمالاتِ النعت الذهابُ إلى جواز أنْ تعرب (مَن) في موضع جرّ

نعتٍ في قوله تعالى: (هذا ما توعدون لكلِّ أوّابٍ حفيظٍ * مَنْ خشيَ الرحمن بالغيبِ وجاء بقلبٍ مُنيبٍ) [سورة ق، آية ٣٢-٣٣]، وهو احتمال مردود، وافق أبو حيّان الزمخشريَّ في ردّه على ابن عطية؛ «لأنّ (مَنْ) لا يوصف به، بَلْه لا يوصف من الموصولات إلاّ بالذي وحده، فلا تكون (مَنْ) نعتاً»[٩٠].

وخرّج الزمخشريّ نصْبَ كلمة (نصيباً) من قوله تعالى: (ممّا قلّ منه أو كَثُرَ نصيباً مفروضاً) [سورة النساء، آية ٧] على إضمار فعل الاختصاص[٩١]. وهو مردودٌ بأنّ النصب على الاختصاص المتعارف عليه في النحو لا يكون في اسمٍ نكرةٍ إلا أن يكون الزمخشريّ غير قاصدٍ المعنى الاصطلاحيَّ وهو ما رجّحه الدكتور عبدالفتاح الحموز[٩٢].

واختلف معربو القرآن الكريم على خمسة عشر رأياً في إعراب (كما) من قوله تعالى: (كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحقِّ) [سورة الأنفال، آية ٥] منها أنّ الكاف بمعنى «إذا»، و«ما» زائدة، وتقدير الكلام: اذكر إذا أخرجَكَ، وقد ردّه أبو حيّان بحجّة عدم ثبوته في لسان العرب وبأنّ "ما" لا تُزاد في هذا الموضع[٩٣]. وقيل: إنّ الكاف بمعنى واو القسم و«ما» اسم موصول بمعنى الذي، والتقدير: واللهِ الذي أخرجك من بيتك يجادلونك، وهو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن[٩٤] وقد ردّه المنتجب الهمدانيّ بأنّه من النحو الذي معناه التعبّد[٩٥]، فليس له في النحو قاعدة يستند إليها، لأنّ الكاف ليستْ من حروف القسم، ولو كانت فإنّ جوابها مفتقر للاقتران باللام، أو نون التوكيد، أو أحدهما على مذهب الكوفيّين[٩٦].

وقد كان القسم مخرجاً خرّج عليه بعض البصريّين قراءة الجرّ في قوله تعالى: (واتّقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحام) [سورة النساء، آية ١] إذ ذهب بعضهم إلى أنّ الواو في (والأرحام) للقسم فراراً من الاعتراف بجواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ[٩٧].

فالاحتمال هنا لحماية القاعدة البصريّة، لكنّ هذه الحماية حاجزٌ غيرُ حصينٍ، لأنّ الكوفيّين يجوّزون العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وقد نصر أبو حيّان مذهبهم بثبوت هذه القراءة[٩٨].

وعندما أبعدَ بعض النحاة في الاحتمال، وعدّ (كان) في قوله تعالى: (كنتم خيرَ

أُمّة أُخرجَتْ للناس) [سورة آل عمران، آية ١١٠] زائدة، رُدّ بأنّ الزيادة لا تكون في أوّل الكلام(٩٩).

ومما أجمع النحاة عليه أنّ تقدير اسم الفعل محذوفاً مع بقاء عمله غير سائغ في العربيّة، لهذا سقط احتمال إعراب (آية) من قوله تعالى: (واضممْ يدك إلى جناحِك تخرجُ بيضاءَ من غير سُوءٍ آيةً أُخرى) [سورة طه، آية ٢٢] مفعولاً لاسم فعل محذوف؛ لأنّ الزمخشريّ أعرب (آية) على إضمار خذ، ودونك، فالأول سائغ مقبول، والثاني ممتنع مرذول(١٠٠).

إذن، فالاحتمالات الإعرابيّة منهج حاضر في إعراب القرآن الكريم، يبدأ من الصورة اللفظيّة للكلمة أو الجملة بداية احتماليّةً حرّةً، ثُمّ يقيّدُها المعنى وقيودُ القاعدةِ النحويّة، فتصبح احتمالات مقيدة حسب شكل الكلمة أو حكمها الإعرابي أو ارتباطها بما حولها من عناصر الجملة.

الهوامش:

(١) الخوارزميّ، القاسم بن الحسين (ت ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م)، شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بـ «التخمير»، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٩٠م، ج١، ص ٤٢٣.

(٢) انظر: المنتجب الهمداني، حسين بن أبي العزّ (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد حسن النمر وفؤاد علي مخيمر، ط١، دار الثقافة، قطر، ١٩٩١م، ج ٣، ص ٤٢٤. وأبا حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٣م، ج ٦، ص ٢١٣.

(٣) السمين الحلبيّ، شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: عليّ محمّد معوّض وآخرين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٤م، ج٣، ص ٣٢٤-٣٢٥. وانظر: المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج١، ص ٧٠٢.

(٤) غنيدينكو، ب، نظريّة الاحتمالات، ترجمة: جمال الدبّاغ، دار مير، موسكو، ١٩٩٠م، ص ١٧.

(٥) التهانويّ، محمّد عليّ بن عليّ، كشّاف اصطلاحات الفنون، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص ٢٨٠، ٤٩٠ (مادّة الاحتمال والجائز).

(٦) انظر: حسين عليّ، مفهوم الاحتمال في فلسفة العلم المعاصرة، ط١، دار المعارف، مصر،

١٩٩٤م، ص١٦٠.

(٧) النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد (ت ٣٣٨هـ/ ٩٤٠م)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ج١، ص ١١٥.

(٨) مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٩٨٧م، ج١، ص ٦٣-٦٤.

(٩) انظر: العكبريّ، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص١٠.

(١٠) أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج١، ص ٥٥٦.

(١١) المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج١، ص ١٤٢.

(١٢) أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج١، ص ١٠٣.

(١٣) عبدالحيّ الحسني، الثقافة الإسلاميّة في الهند، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٩٥٨م، ص١٦٣.

(١٤) الصفاقسيّ، إبراهيم بن محمد (ت ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م)، المجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: موسى محمد، منشورات كليّة الدعوة، ليبيا، ط١، ١٩٩٢م.

(١٥) السمين الحلبي، الدر المصون، ج١، ص ٤٦.

(١٦) الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير: المنهج -التأويل- الإعجاز، نشر كلية الآداب، تونس، ط١، ١٩٩٨م، ص ٣٠٦.

(١٧) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج١، ص ١٠٣.

(١٨) المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٩.

(١٩) المصدر نفسه، ج١، ص ٥١١.

(٢٠) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٠٨.

(٢١) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٧٧-٣٧٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٦٧.

ومع أنّ أبا حيّان الأندلسيّ نال عناية الباحثين، فتناولوا حياته ونشاطه العلميّ في النحو والتفسير إلاّ أنّهم لم يشيروا بوضوح إلى منهج الاحتمالات الإعرابيّة عنده.

انظر مثلاً:

- خديجة الحديثي، أبو حيّان النّحويّ، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦م.
- بدر ناصر البدر، اختيارات أبي حيّان النحويّة في البحر المحيط، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م، وقد ذكر خمسة أسس لاختيارات أبي حيّان النحويّة في البحر المحيط من غير أن يتنبّه على منهج الاحتمالات عنده، لكنّ المؤلف توصل إلى نتيجة وظيفيّة في منهج أبي حيّان في اختباراته النحويّة، وهي أنه جمع بين الإعراب والمعنى. انظر كتابه، ج٢، ص ٧٣٧-٧٦٧، ٩٦٩.
- في رسالة الدكتوراة الموسومة بعنوان: إعراب القرآن الكريم: مصادره ومذاهب النحاة فيه،

للباحث قاسم محمد صالح، خلطٌ بين منهج الإعراب ومنهج النحو؛ إذ جعل الباحث السماع والقياس والعامل والتعليل والتأويل واستصحاب الحال أسس منهج الإعراب، وهذه مناهج تقعيد أما الإعراب فمناهجه مناهج تطبيق وتحليل، على أنّ الباحث لم يعدُّ البحر أو الدرّ المصون، أو الفريد في إعراب القرآن المجيد، من كتب الإعراب؟!

(٢٣) انظر كتاب أبي حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط،
ج١، ص ١٥٩، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٥٧، ٤٠٥،
ج٢، ص ٦٤، ١٢٨، ١٣١، ١٣٦، ١٤٤، ١٥٨، ٢١٨، ٣٢٣.
ج٣، ص ٤٣، ٧٦، ٩٣، ١١٩، ٢٥٩، ٣٢٩، ٤٤٣، ٥٣٤.
ج٤، ص ٥٦، ٨٧، ١١٠، ١١١، ١١٧، ٢٧٨، ٣٠٢، ٤٦١.
ج٥، ص ١١١، ١٢٠، ١٤٤، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٣١، ٢٨٩، ٤١٤.
ج٦، ص ١١، ٤٥، ٥٦، ١١٦، ١٩١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٣٣٥، ٤٥١.
ج٧، ص ١٨، ٥١، ٦٠، ١١٨، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٤٨، ٢٧٧، ٣٧٠.
ج٨، ص ٢٥، ٣٤، ٧٨، ٨٠، ١٢٥، ٢٠٩، ٢٢٦، ٣٠٢، ٤٧٦.

(٢٤) انظر كتاب السمين الحلبيّ، الدرّ المصون،
ج١، ١٢٠، ١٣٦، ١٣٨، ١٦٣، ٢٠٤، ٢١٦، ٤١٥.
ج٢، ٢٩، ٣٨، ٧٥، ١٧٣، ٢١٣، ٣٢٥، ٣٤٧.
ج٣، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٨٣، ١٣١، ١٤٧.
ج٤، ٩، ٤٤، ٨٩، ١٠٠، ١١٢، ١٤٥، ٢٤٣.
ج٥، ٩، ٢٥، ٨٦، ٩٦، ١٠٤، ١٣٥، ١٧١.
ج٦، ٦، ٢٧، ٣١، ٣٧، ٥٦، ٦١، ٢٠٩.

(٢٥) الحضرميّ، محمد بن إبراهيم، مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهليّة، ديوان امرئ القيس، تحقيق: أنور أبو سويلم وعلي الهروط، ط١، دار عمّار، عمان، ١٩٩١م، ص ٣٢-٣٣.

(٢٦) الخطيب التبريزيّ، يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م)، شرح القصائد العشر، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، ١٩، ص ٢٧.

(٢٧) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٢، ص ٣٢٥.

(٢٨) انظر: ابن عقيل، عبدالله (ت ٧٦٩هـ/ ١٣٦٨م)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١٩٦٤م، ج١، ص ٢٢٥. والسيوطيّ، جلال الدين (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، همع الهوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ج٢، ص ٣١.

(٢٩) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٢، ص ٣٢٥.

(٣٠) السمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج١، ص ٦٤١.

(٣١) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٢، ص ٣٢٥.

(٣٢) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ٤٠٦. والمنتجب الهمدانيّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٢، ص ١٩١.

(٣٣) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص ٣٢٨.

(٣٤) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٦، ص ٢٠٦.

(٣٥) الزمخشريّ، محمود بن عمر (٥٣٨هـ/ ١١٤٤م)، الكشّاف، طبعة دار إحياء التراث العربيّ، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ج٣، ص ٤٦.

(٣٦) المنتجب الهمدانيّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٣، ص ٤١٩.

(٣٧) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج١، ص ٥١٨.

(٣٨) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ١١٢. والمنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٣، ص ٣٦٤.

(٣٩) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٦، ص ١٦٤، والمنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٣، ص ٣٨١.

(٤٠) ابن الأنباريّ، عبدالرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامّة للكتّاب، ١٩٨٠م، ج٢، ص ٩٠. والعكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٨٣. وأبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٦، ص ٣٥.

(٤١) انظر في تعدّد إعراب المنصوبات ما جمعه المرحوم محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، طبعة دار الحديث، القاهرة، القسم الثالث، الجزء الثاني، ص ١٢٠، ٥٧٤-٥٨٣. والجزء الثالث، ص ١٤٩-١٥١، ١٧٤.

(٤٢) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٣، ص ٩٥. والسمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج٢، ص ٢٣٦. وقد ناقش الرضيّ قيد الاتحاد في الفاعل، ولم يره واجباً. انظر: شرح الرضيّ على الكافية، ج١، ص ٥١١، طبعة بنغازي التي حققها يوسف حسن عمر، ١٩٧٨م.

(٤٣) مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٣٠١. وأبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٤، ص ٣٧٩.

(٤٤) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٤، ص ٥٢.

(٤٥) راجع هذه الأعاريب عند: النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص ٢٣٠. وابن الأنباريّ، البيان، ج٢، ص ٨٦، وأبي حيّان، البحر المحيط، ج٦، ص ٧، والسمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج٤، ص ٣٧٠، وابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)، المسائل السفَريّة، تحقيق: علي حسين البوّاب، طبعة ٢٠٠٠م، مكتبة الثقافة الدينيّة، مصر، ص ٨٧-٨٨.

(٤٦) انظر: القفطيّ، عليّ بن يوسف (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، إنباه الرواة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٨٦م، ج٢، ص ٣٧٥.

(٤٧) الزمخشريّ، الكشاف، ج٤، ص ٧٤٠. وأبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٨، ص ٤٥٣-٤٥٤.

(٤٨) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٦، ص ٢٤٥.

(٤٩) المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٢، ص ٢٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ج١، ص ٤٢٤.

(٥١) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٦، ص ٢١٩.

(٥٢) المصدر نفسه، ج٦، ص ٢٦٣.

(٥٣) المصدر نفسه، ج٦، ص ١٣٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ج٦، ص ٤٦٥.

(٥٥) انظر في هذه الأعاريب: النحاس، إعراب القرآن، ج٣، ص ١٩٢. وابن الأنباريّ، البيان، ج٢، ص ٣٧٨، والعكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٣٦٦. وأبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٩٦-٩٧.

(٥٦) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٣، ص ٣٠. والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج٢، ص ١٨٦. وانظر شواهد أخرى عند الدكتور عبدالفتاح الحموز في كتابه: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤، ج١، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٥٧) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٦، ص ١٧٧. ومال الخوارزميّ في الترشيح إلى رأي أبي عبيدة. انظر: الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (٦١٧هـ/ ١٢٢٠م)، ترشيح العلل في شرح الجمل، تحقيق: عادل محسن العميريّ، منشورات جامعة أمّ القرى، ١٩٩٨م، ص ٩٨-٩٩. وانظر الشواهد التي ذكرها الدكتور عبدالفتاح الحموز في كتابه: التأويل النحويّ في القرآن الكريم، ج٢، ص ١٤١٠، ١٤١٣-١٤١٤.

(٥٨) المنتجب الهمدانيّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٢، ص ١١١.

(٥٩) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٨، ص ٣٥.

(٦٠) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٠٢. وانظر فيه شواهد أخرى، ج٤، ص ٥٦، ٣٠٥. وج ٧، ص ١١١.

(٦١) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج١، ٤٠١. والصفاقسيّ، المجيد في إعراب القرآن المجيد، ج١، ص ٢٨٦.

(٦٢) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ٣٤٧. والسمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج٢، ص ٥٢٦-٥٢٧.

(٦٣) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٣، ص ٣١. والسمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج٢، ص ١٨٧.

(٦٤) السمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج٢، ص ٢٦٢. وانظر أمثلة أخرى في الاختلاف في إعراب الجمل مما أورده المرحوم محمّد عبدالخالق عضيمة في كتابه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الرابع، ص ٢٩١-٣١٩.

(٦٥) السمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج٢، ص ٥٩٦-٥٩٧. وانظر شواهد أخرى حللها الدكتور عبدالفتاح الحموز في كتابه: التأويل النحويّ في القرآن الكريم، ج٢، ص٩٥٤-٩٥٥، ١٠٨٥.

(*) انظر: عبدالفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم، ج٢، ص ١٠٨٩-١٠٩٠.

(٦٦) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج١، ص ٤٨١.

(٦٧) المصدر نفسه، ج١، ص ٥٧٥.

(٦٨) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٨٤.

(٦٩) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٣. وانظر بسط ابن هشام لأوجه إعراب (من) وعلاقتها بالمعنى واللفظ. انظر ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ/ ١٣٦٠م) مغني اللبيب، ج٢، ص ٢٥٩-٢٦٠ طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.

(٧٠) انظر: الصيمريّ، عبدالله بن عليّ، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م، ج١، ص ٣٩٩. ومكي بن أبي طالب، إعراب مشكل القرآن، ج١، ص ٩٢. والسمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج١، ص ٢٠٧-٢٠٨. وأجاز الجليس النحويّ، أبو عبدالله الحسين بن موسى (ت ٤٩٠هـ/ ١٠٩٦م)، الاحتمالين. انظر كتابه: ثمار الصناعة في علم العربيّة، تحقيق: حنّا حدّاد، عمّان، ١٩٩٤م، ص ١٤٩.

(٧١) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج١، ص ٣٣٥. وانظر: الصفاقسي، المجيد في إعراب القرآن المجيد، ج١، ص ٢٣٠. وانظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م، بيروت، ج٣، ص ٤٤.

(٧٢) انظر: السيوطيّ، جلال الدين (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ج٨، ص ١١٧-١٣١.

(٧٣) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٤، ص ٧٣.

(٧٤) أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضَّرَب من لسان العَرَب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨، ج ٤، ص ٢١٠٣.

(٧٥) ابن أبي الربيع، عبيدالله (ت ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م)، البسيط في شرح جُمل الزجّاجيّ، تحقيق: عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلاميّ، ط ١، بيروت، ١٩٨٦م، ج١، ص ٤٣٣-٤٣٤.

(٧٦) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج١، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٧٧) المصدر نفسه، ج٨، ص ٢٠٩.

(٧٨) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٢١.

(٧٩) المصدر نفسه، ج١، ص ٤٢٨.

(٨٠) العوتبيّ، سلمة بن مسلم، كتاب الإبانة في اللغة العربيّة، تحقيق عبدالكريم خليفة، ونصرت عبدالرحمن، وصلاح جرّار، ومحمد حسن عوّاد، وجاسر أبو صفية، وزارة التراث القوميّ والثقافة، عُمان، ط ١، ١٩٩٩، ج ٢، ص ٨٩.

(٨١) ابن مالك، محمد بن عبدالله(ت ٦٧١هـ/ ١٢٧٢م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٥٤٨.

(٨٢) ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م)، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، طبعة بإشراف: حسن حمد وإميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص ١٣٧-١٣٨.

(٨٣) المراديّ، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٢٢٩.

وانظر: ابن عصفور، علي ابن مؤمن (ت ٦٦٩هـ/١٢٧٠م) شرح جمل الزّجاجيّ، نسخة دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٩٨٨م، ج١، ص ١٩١-١٩٢.

(٨٤) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٢، ص ٧٩.

(٨٥) المصدر نفسه، ج٧، ص ٨٠.

(٨٦) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٠٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ج٤، ص ٥٣. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص ٤٢٠، نسخة دار الكتب العلميّة.

(٨٨) الزمخشريّ، الكشّاف، ج١، ص ٥٨٩.

(٨٩) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٣، ص ٣٤٩.

(٩٠) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٨، ص ١٢٧. والمنتجب الهمدانيّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٣، ص ٣٥٦.

(٩١) الزمخشريّ، الكشّاف، ج١، ص ٥٠٧.

(٩٢) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٣، ص ١٨٣.

(٩٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ٤٥٦.

(٩٤) أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ/ ٨٢٦م)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط ١، ١٩٥٤م، ج١، ص ٢٤٠.

(٩٥) المنتجب الهمدانيّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٢، ص ٤٠٦.

(٩٦) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٤، ص ٤٥٦.

(٩٧) انظر هذه المسألة الخلافيّة عند ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، ج ٢، ص ٤٦٣-٤٧٤.

(٩٨) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٣، ص ١٦٧.

(٩٩) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص ٢٠٨. والمنتجب الهمدانيّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج١، ص ٦١٤.

(١٠٠) انظر ما قاله: الزمخشريّ، الكشاف، ج٣، ص ٦١. وأبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ج٦، ص ٢٢٢.